الإتحاد الوطني للقوات الشعبية

مذكرة تنظيمية

الانطلاق في العمل التنظيمي

نتبه الاخوان الى أن هذه المذكرة الموجهة الى الاطارات الاقليمية وضعت لتكون بمثابة مرجع للمناضلين في عملهم التنظيمي .

لهذا يجب دراستها بكل امعان ليضمن الانسجام والوحدة في العمل التنظيمي بين جميع الاخوان على الصعيدين الاقليمي والوطني .

ليس من الضروري أن نلح على أهمية دراستها والغرض منها .

التصميم :

مقدمة ص: 1

الجزء الأول

1) الاتحاد قبل يوليوز 1963 : مشاكله التنظيمية وارتباطها بدوره السياسي والمكاسب التي حققها • ص: 3

أ) مصدر الصعوبات التنظيمية داخل الاتحاد منذ البداية ص: 4

ب) ارتباط المشكل التنظيمي بمراحل المهمة والدور السياسي للاتحاد • ص: 6

جـ) المكاسب التي حققها الاتحاد • ص: 7

2) العبرة التنظيمية لأحداث السنتين الاخيرتين وواقع الحركة كما هو الآن • ص: 9

أ) الدروس التنظيمية الواجب استخلاصها من فترة القمع • ص: 10

ب) واقع الحركة التنظيمي كما هو الآن • ص: 11

الجزء الأول — الجزء الثاني

الجزء الثاني

- الهيكل التنظيمي النموذجي الذي نريده للحزب :

± الأهداف السياسية والاجتماعية : جماعة المؤسسة • ص: 15

± تركيب الهيكل التنظيمي النموذجي • ص: 17

± مبادئ وشروط التسيير : شروط العضوية والمركزية الديموقراطية • ص: 18

الجزء الثاني — الجزء الثالث

الجزء الثالث

- خطة الانطلاق في العمل التنظيمي :

± ملاحظات حول معنى التحويل في التنظيم وطرقه • ص: 21

± العمل الموضوع علينا في فترة الانطلاق والمشكل العملي الواجب حله الآن • ص: 24

± الحلول المبدئية : أسلوب العمل • ص: 26

± الاجراءات التطبيقية : برنامج العمل • ص: 30

1) الخطة العملية للبحث عن العناصر المقتدرة • ص: 30

2) كيفية توضيح المهام ، وضرورة التكوين السريع • ص: 32

مقدمة :

هناك شعور عام عند جميع الاتحاديين :

- بضرورة أستئناف نشاط الاتحاد في أقرب وقت، وفي جميع مناطق البلاد .
- وكذلك بضرورة التجديد والتغيير في أساليب الحزب من حيث التنظيم والنشاط .

لكن الذي ليس واضحا هو محتوى هذا التجديد والتغيير من جهة، ومن جهة أخرى طرق ووسائل تحقيق هذا التجديد مع استئناف نشاط الحزب في أقرب وقت وفي جميع المناطق .

أمامنا اذن مهمة ضخمة : وضع طرق ووسائل تنظيم حزبنا الذي مر من امتحان قاس يمكننا أن نعتبر بأنه اجتازه بنجاح .

علينا قبل كل شيء أن نضع هذه المهمة بدقة بعد استخلاص الدروس من التجربة، وبعد أن نحدد بنفس الدقة الأفق الذي تدخل فيه أعمالنا التنظيمية . وهكذا سنتمكن من ضبط خطتنا وتوفير الوسائل لتطبيقها .

الا أن العمل التنظيمي ليس غاية في حد ذاته . ان الحزب الذي نريد بناءه من جديد ، ما هو الا الأداة الضرورية لتحقيق أهدافنا الاشتراكية . واذا كانت أهدافنا في شتى الميادين معروفة فمن اللازم أن يحدد مذهب وبرنامج الحزب بشكل مضبوط حتى يتحقق الانسجام الفكري بين المناضلين، وتتكون الاطارات على أسس موحدة وواضحة . هذا هو أهم عمل ينتظرنا في المرحلة المقبلة

غير أن مهمة الانطلاق في العمل التنظيمي يجب أن تمارس من الآن بدون تأجيل، نظرا لضرورة الاستمرار في الكفاح في مختلف الواجهات الاجتماعية والسياسية وللمبادرات التي يمكن أن يتخذها الحكم بصفة مفاجئة كما هي عادته . عندما نؤكد ضرورة الانطلاق في العمل التنظيمي من الآن، فاننا نعلم بأن أساليب الحركة في التنظيم والنشاط كما كانت قبل يوليوز 1963، لا يمكن أن نعتبرها قاعدة نستمر في العمل على أساسها . هناك عيوب الحركة التي ساهمت الأحداث في محق قسم كبير منها والتي لا يمكن أن يكون الاستعجال مبررا لاحيائها .

لهذا ، فمن واجبنا أن لا نبدأ عملنا بصفة مرتجلة، بل بعد ما نوضح الأفق التنظيمي الذي سنعمل في اطاره لتحويل حركتنا من تيار شعبي مائع الى حزب ثوري منظم حسب المقاييس العلمية التي برهنت التجربة العالمية عن صحتها وفعاليتها .

مهمتنا في فترة الانطلاق ، أن نتفق على مخطط للعمل يرمي الى ضمان ظروف ووسائل تحويل تدريجي للحركة من تيار شعبي الى حزب ثوري منظم . علينا اذن أن نوضح بالضبط :

- ماهي أهداف هذا التحويل ؟
- ماهو الواقع الموضوعي الذي ننطلق منه والذي نريد تغييره ؟
- وأخيرا ما هو أسلوب العمل الأكثر فعالية الذي يدخل في نطاق أهدافنا التنظيمية ويأخذ بعين الاعتبار واقع الحركة كما هو ؟

هذا هو موضوع هذه المذكرة التي تشكل أساس مناقشاتنا وأعمالنا حينما ندرس الخطة العملية التي سنتبعها في المرحلة الأولى من عملنا التنظيمي . الهدف منها : هو توضيح المهام المنتظرة من الاخوان الذين يحضرون الاجتماع الاقليمي ، والذين وقع اختيارهم باتفاق بين الكتابة العامة وبين المناضلين المقتدرين الذين استمروا في تحمل مسؤولياتهم .

ستتضح مقاييس هذا الاختيار من خلال الاقسام الثلاثة التي تحتوي عليها هذه المذكرة ، والتي كما يلي :

1) تحليل لتناقضات الاتحاد الوطني وعيوبه في أساليب التنظيم والنشاط كما كانت قبل يوليوز 1963 ، ثم وصف موجز للحالة التي توجد عليها تنظيماته الآن .

(ان الحاحنا على التفاصيل في هذا القسم الأول ناتج عن رغبتنا في أن يعرف الاخوان واقع الحركة ، وخاصة منهم الاتحاديون الذين ليست لهم معرفة دقيقة لنشاط الحركة لكونهم يعملون داخل التنظيمات النقابية والطلابية بدون اتصال مع فروع ومقاطعات الاتحاد ...)

2) الهيكل التنظيمي النموذجي الذي نريد بناء الحزب على أساسه ، والذي يشكل أفق عملنا من الآن . أي الهدف الذي نرمي اليه في عملية تحويل الحركة من تيار شعبي مائع الى حزب ثوري منظم .

3) الطريقة العملية التي سنتبعها ، والمشاكل التي تواجهنا .. نظرا لواقع الحركة الذي تنطلق منه ، وبناء على الهيكل التنظيمي الذي نهدف اليه .

ملاحظة :

ان هذه المذكرة لا تدرس الا المرحلة الأولى ، أي الانطلاق في عملنا التنظيمي الذي يتطلب مجهودات بعيدة المدى . أما المرحلة المقبلة التي سنشير اليها بصفة موجزة ، فان دراستها وتحضيرها سينجزان قبل نهاية هذه المرحلة الأولى .

الجزء الأول

- تناقضات وعيوب الحركة قبل يوليوز 1963 .
- واقعها التنظيمي كما هو الآن .

ان هذا الجزء الأول يشكل نقدا ذاتيا للحركة من حيث أساليبها في التنظيم والنشاط لكن هذه الأساليب هي في الحقيقة نتيجة للضرورة السياسية الموضوعية التي أسست فيها ولتركيب الحركة وموقف القوات المكونة لها . أضف الى ذلك، أن الشكل التنظيمي للاتحاد أثر على قدرته للقيام بمهامه كحركة تحريرية ضد الاقطاع والاستعمار . الا أنه رغم هذا كله، حقق مكاسب ضخمة للحركة التحررية التقدمية قبل يوليوز 1963 .

أما واقع الحركة التنظيمي كما هو الآن، فانه نتيجة مباشرة لأحداث السنتين الأخيرتين . لهذا سينقسم هذا الجزء الى قسمين :

1) مصدر الصعوبات التنظيمية، وارتباطها بالمهام السياسية للحركة، المكاسب التي حققتها الحركة رغم عيوبها قبل يوليوز 1963 .

2) مساهمة احداث السنتين الأخيرتين في تصفية عيوب داخلية للحزب، وواقعه كما هو الآن من الناحية التنظيمية .

— 1 —

الاتحاد قبل يوليوز 1963 :
— مشاكله التنظيمية وارتباطها بدوره السياسي والمكاسب التي حققها .

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو امتداد للتيار الشعبي الذي تكون داخل الحركة الوطنية، والذي كان يجمع القوات الاجتماعية التي لاتتفق مصالحها وعقليتها مع مصالح وأساليب القيادة التقليدية للحركة الوطنية . وبرز الاتحاد الى الوجود بشكل منظمة منفصلة في يناير 1959 .

ان الظروف التي حدث فيها " الانفصال " هي مصدر جميع المشاكل الداخلية التي عاشها ويعيشها الاتحاد .

لكن هذه الصعوبات لم تمنعه من القيام بمهمته كحركة تحريرية ضد الاقطاع والاستعمار وتحقيق مكاسب ضخمة للشعب المغربي . لهذا، سنتناول هنا تحليلا موجزا لتناقضات الحركة في بدايتها لنعرف مصدر الصعوبات الداخلية للحركة .

.../131

والعراقيل الموضوعية التي كانت تمنع من التنظيم العلمي للاتحاد • سنرى ان حدة هذه الصعوبات كانت متفاوتة حسب المراحل التي مر منها دور الاتحاد كقوة مناهضة للكتلة الاقطاعية الاستعمارية المرتكزة على السلطة المطلقة التي في يد الاقطاع• وأخيرا يستتضح لنا المكاسب التي حققها الاتحاد للحركة التحررية والتقدمية رغم استمراره كتيار شعبي غيرمنظم بشكل محكم •••

أ ـ مصدر الصعوبات التنظيمية داخل الاتحاد منذ البداية :

كان تركيب حركة 25 يناير في بدايتها كما يلي :

منظمة قوية، الاتحاد المغربي للشغل، والى جانبها مجموعة من القادة التقدميين حولهم بعض الاطارات الواعية، وعطف جماهيري واسع النطاق • ذلك ان عملية الاعلان عن تأسيس الحركة كان من الضروري أن تقوم بشكل مفاجيء، حيث لم يبدأ تركيز الحركة في جميع المناطق الا بعد الاعلان عن تأسيسها •

وهذا العمل التنظيمي كان من الحتمي أن تؤثر عليه الظروف الموضوعية : الظروف السياسية تركيب الاتحاد، وكذلك قلة الاطارات والامكانيات •

1) الظروف السياسية :

ان تأسيس الحركة كان نفسه رد فعل أمام تشبث القيادة التقليدية لحزب الاستقلال بخط سياسي معاكس لمصالح الجماهير ورفضها لتغيير تنظيم وقيادة الحزب كما يقتضي ذلك تركيبه الاجتماعي • لهذا، فان أسلوب التنظيم الذي اتبع في حركة 25 يناير، كان رد فعل ضد الأساليب القائمة في حزب الاستقلال : جهاز الاعيان، انعدام مساهمة القاعدة في رسم سياسة الحزب، المركزية الابوية عن طريق جهاز المفتشين •

هكذا نظم الاتحاد من البداية على أساس لامركزي، ومقياس انتخاب المسؤولين على جميع المستويات• ان اللامركزية ومقياس الانتخاب مبدآن أساسيان لكل تنظيم ديموقراطي، لكن في تنظيم موجود، وله مقاييسه، الشيء الذي لم يتوفر في التيار الشعبي الذي كان الاتحاد معبرا عنه واطارا لنشاطه •

من الحتمي أن يكون الوضع هكذا في البداية عندما أسست أقاليم وفروع ومقاطعات ـ الاتحاد في ظروف موضوعية فرضت نفسها • بقي الدخول في مرحلة تنظيم الحزب في القاعدة كما هو الشأن في جميع الأحزاب التي تريد اقامة قوة وأداة سياسية قارة• هنا نجد العامل الثاني •

2) تركيب الاتحاد :

قلنا أن الاتحاد الوطني عند الاعلان عن تأسيسه، كان مكونا من منظمة الاتحاد المغربي للشغل ومن تيار شعبي يعطف على الاتجاه التقدمي الذي يمثله بعض القادة• وبعد ذلك، أصبحت هياكل الاتحاد تشكل في الحقيقة اطارا لتوجيه وتقوية هذا التيار الشعبي •• الا أن الهيئات المسؤولة عن هذه الهياكل كانت دائما مركبة من :

1 مناضلين يقومون بالتوجية السياسية •

2) ممثلـون يعينهم المسؤولون عن المنظمة النقابية.

فأصبح ان كل عمل تنظيمي داخل الحركة مرهونا بارادة الأفراد الذين يعملون بتوجيه مـن قيادة المنظمة التي يتكلمون ويتصرفون بصفتهم ممثلين عنها . وبالتالي ، فان تنظيم الحزب كـان مرهونا بارادة قيادة ، بل قائد الاتحاد المغربي للشغل .. فكيف يمكن أن يرغب في تنظيم حـزب وهو يتصرف داخله كممثـل لمنظمة ؟

وفي الحقيقة كانت هناك ارادة مستمرة في عدم تنظيم الحركة ، ونظرية عبرعنها بصفة رسمية : "الاتحاد الوطني ليس حزبا ، بل اتحاد ينسق بين نشاط منظمات مختلفة". وفي الحقيقة كانـت هناك خطة الاحتفاظ بالاتحـاد كتيار شعبي مائع يستعمل كتغطية وحماية بدون أن يكون لـه تنظيم محكم يمكنه من فرض اتجـاه سياسي وتطبيقـه.

لقد عاش الاخوان كثيرا من الصعـوبات ، بل المعارك التي حدثت داخل الاتحـاد كلما بدأت محاولة للتنظيم الجدي . لكن هناك الجانب الثالث الذي مكن من تفاقم هذه الصعوبات ، ووضـع الحزب في حلقـة مغلقة .

3) قلة الامكانيـات والاطـارات :

ان الصعوبات الناتجة عن تركيب الاتحاد كان من الممكن أن نتغلب عليها ، بل أن نتحداها منذ السنة الأولى لوتوفرت الامكانيات والاطارات الكافية . هناك حقيقة مرة ، وهي أن الشباب الذي له مستوى ثقافي ومقدرة على العمل المنظم ، سقط بعد الاستقلال في ميوعة اللامبالاة السياسيـة . وهكذا ، فان الاتحاد أسس على الصعيد الاقليمي والمحلي بتلك الاطارات الشعبية التي تدربت على الأساليب الروتينية للحركة الوطنية ، وأصبح نشاط الاتحاد في القاعدة تابعا لمبادرات واجتهـاد تلك الاطارات . لهذا ، اقتصر نشاط الفروع والمقاطعات منذ البداية على التجمعات الاخباريـة المائعة بقيادة عناصر تقليدية مخلصة لا تعرف أسلوبا للعمل غير هذا الأسلوب الذي كثيرا ما يخلـق عند صاحبه عقلية يعتبرها غيرة على "فرعه" أو "مقاطعته" . ان هذا الأسلوب والعقلية المرتبطة به أكبر عائق لاندماج العناصر الحية الجديدة داخل التنظيمات وتجمعاتها العائمة ، اذ يشكل في حـد ذاته وضعا لا يسمح بحل مشكل الاطارات القادرة على العمل التنظيمي المجدي .

وهكذا بعدما تأسس هيكل تنظيمي فوضوي فرضته الظروف الموضوعية والسياسية خلقت حلقة مغلقة :

- على الصعيد الوطني جناح من القيادة يباشر سياسة التجميد .
- على الصعيد الاقليمي والمحلي قلة الاطارات القادرة على تجاوز الصعوبات وفي آن واحد أساليب وعقلية لا تسمح باندماج اطارات في القاعدة .

هذه هي الصعوبات الموضوعية الرئيسية التي عرقلت منذ البداية تنظيم الحزب علـى أسس جدية وعلمية . لكن هذا لا يعني أنها جمدت الحركة لا من حيث تركيبها ولا من حيث أسـاليب عملها التي تطورت مع المعارك السياسية التي قام بها الاتحاد . والمعارك فرضت المبـادرات التنظيمية والتغلب على الصعوبات .. وفي النهاية أتخاذ مواقف التحدي ازاء المصرين على تجميد الاتحاد من الداخل . ان التجميد من الناحية التنظيمية كان في الحقيقة نتيجة لموقف سياسـي معين معاكس للخط والمهمة السياسية التي لم يقبل الاتحاد التنازل عنهما رغم الميوعة في التنظيم

../5/

وقلة الاطارات والامكانيات .

ب ـ ارتباط المشكل التنظيمي بمراحل المهمة والدور السياسيين للاتحاد قبل يوليوز 1963 .

ان الاتحاد تأسس للقيام بالمهمة والدور الذين تردد ثم رفضت القيادة البورجوازية للحركة الوطنية القيام بهما بعد الاستقلال : محاربة الكتلة الاقطاعية ، الاستعمارية ، ومصالحها وجعل حد لأضخم أداة تتوفر عليها هذه الكتلة ، أي الحكم المطلق وحرية التصرف المطلقة التي في يد الاقطاعية من حيث التشريع واستعمال أجهزة الدولة . وهذه المهمة ، كان من الحتمي أن تمر بمرحلتين نظرا للظروف السياسية الموضوعية ودرجة الوعي في صفوف الجماهير .

1) المرحلة الأولى كانت مرحلة توضيح في صفوف الجماهير التي كان ينحصر فهمها السياسي في التشبث بالعواطف التي نشأت في فترة العمل من أجل الاستقلال . كان على الاتحاد أن يحول أنظار الجماهير الى القضايا السياسية والاقتصادية التي تهم مصالحها ومصيرها ، وبالتالي أن يعمل على نسف الخرافات والأصنام ، وأن يحارب في آن واحد حملات التضليل والتزييف اليومية التي يقوم بها الحكم للاحتفاظ بسلطته المطلقة . هكذا بعد وضع مشاكل التحرير الاقتصادي وتعويد المغاربة على الاهتمام بقضاياهم الأساسية ، مر دور الاتحاد الى وضع المشكل الأساسي ، حيث طالب بالمجلس التأسيسي المنتخب (أفريل 1960) ، وركز عمل التوعية السياسية على هذا الأساس حتى وضع بصراحة شعار الحكم الفردي ، وضرورة استلام السلطة من طرف الشعب (14 يونيو 1961) .

ان هذا الدور التوضيحي قام به الاتحاد بنجاح ، لأنه يتلاءم مع تنظيماته اللامركزية والأسلوب المتبع في فروعه ومقاطعاته : أي الاجتماعات العامة الدورية التي هي أحسن طريقة لنشاط دعائي توضيحي موجه الى الجماهير .

وهكذا ، فان الصعوبات التنظيمية التي ذكرناها من قبل لم تعرقل بصفة قطعية نشاط الاتحاد في هذه المرحلة الأولى ، كما أن المصرين على تجميد الحركة ليست لهم أية وسيلة لعرقلة أو ايقاف هذا النوع من النشاط التوضيحي والاخباري الا اذا لجأوا الى التجمعات الموازية بتوجيه معاكس . هذا حتى لم يتمكنوا من اللجوء اليه ، لأنه نشاط علني لصالح الحكم الاقطاعي . لهذا ، فان الاجتماعات العامة واللامركزية الغير المحدودة ، كانت في الواقع عنصرا ايجابيا ومطابقا للمهمة السياسية التي قام بها الاتحاد في هذه المرحلة . هذا الذي جعل خطة التجميد والصعوبات التنظيمية لم تبرز في هذه المرحلة الأولى بحدة .

2) لكن في المرحلة الثانية (بعد يونيو 1961) لم يبق الأمر منحصرا في الدور التوضيحي ان المهمة الأساسية كما حددت من طرف الاتحاد نفسه ، هي قيادة الجماهير من أجل محاربة " الحكم الفردي وغير حكم ديموقراطي " يجعل من الشعب مصدر جميع السلطات . وأمام المعارك الملموسة الواجب الواجب القيام بها وضع المشكل التنظيمي نفسه حيث اتضح أن الهياكل المبنية على التجمعات العامة غير كافية لمباشرة المعارك السياسية (الجلاء) ، أو الاجتماعية (الفلاحون والعمال) ، وغير ذلك . فبرزت نتائج التناقضات الداخلية ووضعت الصعوبات والعراقيل التنظيمية بحدة . فأعطى تركيب الحركة الأصلي ، جميع نتائجه حيث فرضت على الحركة أزمات مزيفة مفتعلة وتطاحنات عميقة تهدف الى :

../6/

1) تلهية الاطارات الواعية المقتدرة لتحويلها عن كل نشاط تنظيمي جدي ،وعن التوعية السياسية في صفوف الطبقة العاملة.

2) الضغط على قيادة الحركة لتتخلى عن اتجاهها السياسي ، وعن القرارا ت التنظيمية الخاصة بالقوات الشعبية: الفلاحون والشباب والنساء.

كما أعطت التجمعات المائعة وعقلية الاطارات التقليدية وقلة الإطارات المقتدر ة نتائجها. فاتضح أن انعدام التنظيم المضبوط يتسبب في أربعة أمور خطيرة مرتبطة ببعضها :

1) سهولة تسرب العناصر المكلفة بافتعال الأزمات المزيفة ،وتحويل اطارات الحزب عن العمل التنظيمي الجدي،وعن تحضير المعارك ضد الحكم.

2) عدم استقرار قوة الحركة ،حيث يتغير عدد الحاضرين في تجمعات المقاطعة حسب الأحداث والظروف السياسية ،بل حسب لهجة جريدة التحرير.

3) انعدام جهاز قار لتنفيذ قرارات الحركة في المعارك التي تخوضها. هكذا يجب على المكاتب في كل مناسبة أن تخلف أداة للتنفيذ بعد أيام من الاحصاء والاقناع تصل خلالها جميع التفاصيل الى الشرطة.

4) وعي القيادة لهذه الحقائق ، وخاصة منها عدم الاستقرار في قوة الحركة وانعدام أجهزة دائمة للتنفيذ. هكذا كانت الحركة ، رغم برنامجها الثوري ،ورغم رفضها أي تنازل عن خطها السياسي تتردد في أخذ المبادرات العملية التي يقتضيها هذا البرنامج وهذا الخط.

نرى اذن ان أساليب التنظيم المرتبطة بالهياكل اللامركزية والتجمعات العامة ،كانت مطابقة للمرحلة الأولى من مهمة الاتحاد ،وهي فضح التواطؤ بين الاقطاعية والاستعمار ،ووضع مشكل الحكم الديموقراطي المنبثق من الشعب.

ـ لكنها ، كانت العرقلة الأساسية في خوض المعارك عندما أصبح دور الحركة الأساسي ،هو قيادة الجماهير حسب برنامج الحركة وخطها السياسي.

ـ كما أنها تخلق وضعا وعقلية تمنع من تطوير الحركة تنظيما ومن حل مشاكلها الداخلية.

هذه هي الظاهرات الثلاث الأساسية التي تميز تجربة الاتحاد الوطني قبل يوليوز 1963. انها تأكيد لمبدأ منطقي وبديهي ،وهو أن أي حزب لا يقوم بمهمته ،الا اذا كان تنظيمه مطابقا لهذه المهمة. لكن هل هذا يعني أن الاتحاد فشل في القيام بدوره؟ يمكن أن نجيب بكل أعتزاز أنه حقق مكاسب ضخمة للحركة التحررية والتقدمية في بلادنا ،وهذا قبل يوليوز 1963.

ج ـ المكاسب التي حققها الاتحاد للحركة التحررية والتقدمية قبل قبل يوليوز 1963.

ألححنا الى الآن على الجوانب السلبية ،أي على الميوعة في التنظيم ،وعدم ملاءمتها مع الدور الذي وضعته الحركة على نفسها ، وهو قيادة الجماهير في معركتها ضد الكتلة الاستعمارية الاقطاعية.

قلنا أن الاتحاد انتصرفي الطور الأول من من هذه المعركة، وهو فضح التواطؤ القائم بين الحكم الاقطاعي والاستعمار، وتوعية الجماهير سياسيا .. علينا أن نذكر بالدور الايجابي الحاسم الذي قام به الاتحاد الوطني رغم كونه بقي تيارا شعبيا بعيوبه وتناقضاته الداخلية الناتجة عن الظروف الموضوعية التي أسس فيها، والقوات المكونة له، وقلة اطارات المقتدرة .

من المحقق أن درجة الوعي السياسي للشعب المغربي وميزان القوى السياسية قطعا مسافة كبرى مابين يونيو 1961 (نهاية المرحلة الأولى)، وبين يوليوز 1963، والعملية الموجهة ضد الاتحاد في يوليوز 1963 هي أحسن تأكيد لهذه الحقيقة . ذلك أن :

1) الاتحاد يشكل القوة الأساسية المعادية للكتلة الاقطاعية الاستعمارية بعد ما أخذ الصراع السياسي مدلوله الحقيقي بالنسبة للشعب المغربي برمته : استمرار الحكم الاقطاعي المطلق، أو الحكم الديموقراطي المنبثق من الشعب . وهذا رغم جميع عمليات التضليل والتزييف مع الاضطهاد والقمع المرافق لها .

2) نشاط الاتحاد درب المناضلين وكافة المغاربة على تحمل ومواجهة الاضطهاد والقمع، وأخذ المبادرات للدفاع عن مكاسبهم الاجتماعية ولوبشكل فوضوي .

3) وهذه المعارك جعلت الاتحاد يضع شعاراته بدقة ووضوح متزايدين مع ارتفاع وعي الجماهير لقضاياها الاجتماعية والاقتصادية . وهكذا أخذ برنامجه اتجاها ومدلولا اشتراكيا بكل معنى الكلمة، حتى أصبح الحكم يضطر الى تبني شعارات الاتحاد ليحاول تزييفها وافراغها من مدلولاتها الحقيقية، حيث أصبح الحكم نفسه ومختلف الفئات الرجعية لا تناقش في مبدأ الاصلاح الزراعي، أو تأميم المرافق الحيوية من الاقتصاد التي تحت قبضة المصالح الاستعمارية .

4) ان عدم تخلي الاتحاد عن خطه السياسي ضد الحكم الاقطاعي، جعل العمل اليومي والمواقف الواجب اتخاذها أمام مبادرات الحكم تضيق مجال التناور على الطابور الخامس داخل الاتحاد حتى افتضح أمره بدون أن نسقط في مجادلة علنية عقيمة لانتيجة لها الا اثارة خيبة الأمل في صفوف العمال والجماهير، وهكذا اوقعت تصفية تدريجية في صفوف الاتحاد، وأصبح من المستحيل على الانتهازيين أن يستأنفوا اثارة الأزمات المزيفة في صفوفه رغم أستمرار تنظيماته التقليدية حتى يوليوز 1963 .

هذه هي المكاسب الايجابية الضخمة التي حققها الاتحاد قبل يوليوز1963 وحققها بتنظيماته التقليدية . ورغم قلة اطاراته والتحطيم الداخلي المستمر . الا أنه من اللازم التذكير بحقيقة أساسية، وهي أن هذه المكاسب حققت بالعمل اليومي الذي كانت تقوم به الحركة لمواجهة مبادرات الحكم . هذا يعني أن عمل الاتحاد لم يكن مبنيا على خطة عملية يطبقها ويحتفظ عن طريقها بزمام المبادرة، وانما كانت تفرض عليه معارك يخوضها في اطار خطه السياسي المناهض للحكم المطلق .

هذا هو التردد الناتج كما قلنا عن وعي قيادة الحركة لعدم استقرار قوة الحركة ـ تنظيميا، ولانعدام أجهزة قارة للتنفيذ . هذا هوفي الحقيقة العيب الأساسي لحركة تريد قيادة الجماهير لتحقيق برنامج ثوري، وتوجد بشكل تيار شعبي بدون تنظيم مضبوط لأعضائها القارين .

0
0000

الخـــلاصـــة :

ـ بعد تحليل مصادر الصعوبات التنظيمية التي تخبط فيها الاتحـاد ٠
ـ وبعد ابراز الارتباط الوثيق والتأثير المباشر الذي يوجد بين شكل التنظيم وقدرة الاتحـاد على القيام بدوره في مختلف المراحل ٠،

أنتهينا الى نتيجتين همـا :

1) ان استمرار الاتحاد في شكل تيار شعبي سمح له بأن يحقق مكاسب ضخمة من حيث وعـي الجماهير ووقوفها في وجه الحكم المطلق ،ومن حيث تصفية الصعوبات نفسها التي تعرقل امكانياتـه في العمل الثوري المنظـم ٠

2) ان المشكل الاساسي الناتج عن استمرار التنظيم بشكل تيار شعبي ، هو أن الحركة تتردد في أخذ المبادرات وترغم على تكييف قراراتها حسب مبادرات سياسة الحكم ٠ هذا ،لأن قوتها وتأثيرها كانا دائما موضوع شكوك ، لأن تقديرهما من المستحيل أن ينبني على مقاييس موضوعية مضبوطة ٠

بناء على هاتين النتيجتين ، فان الخلاصة التي ننتهي اليها فيما يهمنا ،أي فيمـا يرجع الى تنظيم الحزب هي أن :

+ التنظيم المضبوط في القاعدة هو وحده ، الذي يضمن القوة والوسائل القارة الثابتة التي تجعل الحزب يتحكم في سياسته ، ويفرض مبادرته على الخصم ٠٠
+ وكذلك يواجه مبادرات الخصم بسرعة وفعالية ٠٠
+ لـم تتمكن الحركة من التأثير المباشر ، أوقيادة المعارك ،من أجل المطالـب الاجتماعية على نطاق واسع ، نظرا لتركيب القوات المكونة لها ،وعدم وجود تنظيمات داخل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ٠
+ الا أن التيار الشعبي رغم كونه لم تتوفر فيه هذه الشروط شكل أداة لعبت دورا ايجابيا حاسما ،وحققت مكاسب ضخمة للحركة التحررية والتقدمية ٠

ملاحظـة : ننبه الاخوان الى أن هذه الخلاصة أساسية بالنسبة للخطة التنظيمية التي نريـد تحديدها في الجزء الثالث٠ خـلاصة ناتجة عن تجربة الاتحاد قبل يوليوز 1963٠

العبرة التنظيمية لاحداث السنتيـــن الأخيرتين ، وواقع الحركة كما هو الآن ٠

اذا كان الاتحاد رغم ميوعة تنظيماته ،قد حقق مكاسب ضخمة من حيث الوعي الثوري للجماهيـر، فان أحداث السنتين الأخيرتين جاءت تؤكد خطورة الحقائق التي حللت من قبل ٠ أكدت الأحداث

ضرورة التنظيم المضبوط في القاعدة ،حيث لا يمكن بدونه استمرار الحركة بنشاط منسق ومنظم في ظروف القمع الذي هو مصدر الحالة التي يوجد عليها الاتحاد .

هكذا سنتناول في هذا القسم الثاني من الجزء الأول :

+ الدروس التنظيمية الواجب استخلاصها من حالة الاتحاد والاتحاديين خلال فترة القمع.
+ واقع الحركة كما هو، حيث ننطلق منه في العمل التنظيمي الذي نريد بدايته الآن .

أ) الدروس التنظيمية الواجب استخلاصها من فترة القمع :

من الطبيعي أن حركة مركبة بشكل تيار شعبي تنحل بمجرد ما تتعرض لحملة قمع عامة ومستمرة . هذه حقيقة بديهية أكدت صحتها حالة الاتحاد خلال السنتين المنفرطتين .

لكن الذي نريد الالحاح عليه ،هو أن التنظيم المضبوط في القاعدة، زيادة على كونه ضروريا لقيادة الجماهير والاحتفاظ بزمام المبادرة ضد الخصم ،فانه الأداة الوحيدة لضمان استمرار الحزب في ظروف القمع. انه الشكل التنظيمي الوحيد الذي يصلح للنشاط العلني في الظروف العادية وللنشاط السري في ظروف القمع. ،هذه حقيقة لم تؤكدها التجربة الثورية العالمية فحسب، بل أكدتها تجربة الاتحاد الوطني نفسه خلال السنتين الأخيرتين .

لإدراك هذه الحقيقة بشكل دقيق ، يجب أن نذكر أن الاتحاد كان يتوفر قبل يوليوز 963 على عدة خلايا وجماعات في الأحياء ، وكذلك على مناضلين يمارسون نشاطهم داخل التنظيمات العمالية والطلابية وفق خط وتوجيه الاتحاد . يجب كذلك ، أن نذكر بأن الاتحاد الوطني كتيار شعبي بقي قائما حتى في فترة القمع، أي أن الذي حدث، هو إيقاف التجمعات العلنية الاخبارية وتبعثر الجهاز الرسمي للحركة. ، علينا أن نتعرض للتفاصيل حتى تتضح لنا بشكل مضبوط العبرة التي يجب أخذها من الناحية التنظيمية .

1) استمرار نشاط الاتحاديين المندمجين في الجماعات أو في التنظيمات العمالية والطلابية :

وقف نشاط الاتحاد العادي ، أي أي التجمعات الاخبارية وتجمدت أو انحلت الهياكل التي كانت تقوم بهذا النشاط ،ومع ذلك ،استمر نشاط منسق نسبيا لكثير من المناضلين الذين صمدوا . نشاط اكتسى أشكالا متعددة : إعادة الاتصال مع العناصر الحية ،الإسعافات ،إثارة الاضطرابات ضد الحكم ، بل تأسيس بعض الجماعات في القاعدة . ومن جهة أخرى ،هناك النشاط الطلابي الهائل الذي أثاره ونظمه الاخوان الطلاب الاتحاديون . وأخيرا ،هناك المعارك الاجتماعية الجزئية في الميدان العمالي حيث كان العنصر الطلائعي المنظم لها ، هو النقابيون الملتزمون بخط وتوجيه الاتحاد الوطني .

هذه وقائع ، تؤكد من خلال تجربة الاتحاد أن الذين استمروا في نشاطهم رغم القمع، هم المناضلون المندمجون،اما في جماعات الحزب،واما في اطار آخر منظم : النقابات العمالية والطلابية .

2) الاتحاديون الذين صمدوا في موقفهم :

والواقع يؤكد كذلك، أن الاغلبية الساحقة من العناصر المتشبعة بمبادئ الاتحاد صمدت أمام القمع رغم انعدام أية هياكل أوقيادة توجهها ..

وهذه ظاهرة تعني أن الاتحاد بقي قائما خلال فترة القمع كتيار شعبي له تأثير على الجماهير بصفة عامة حيث كان بمثابة مدثوري يغذي استعداد الجماهير لمواجهة الاستبداد . وأحسن تأكيد لهذه الحقيقة، هو أن الاتحاديين والجماهير بصفة عامة رفعوا الرأس أثناء مناقشة ملتمس الرقابة الذي وضعه الفريق الاتحادي في البرلمان . هذا يبين أن استعداد الاتحاديين برز الى الوجود من جديد بمجرد ما وجد من يعبر عن نظرية وتوجيه الحركة ..

لكن الذي جعل هذا الحماس والاستعداد لم يتحولا الى عمل ايجابي ضد الحكم والاستبداد، هو انعدام التنظيمات المحكمة في القاعدة القادرة على قيادته وتوجيهه . وهذه فكرة أكدتها عدة تجارب وأحداث وقمت بإيحاء وقيادة التنظيمات الأساسية القليلة التي بقيت قائمة في القاعدة ..

هكذا فان العبرة التنظيمية الرئيسية الواجب استخلاصها من حالة الاتحاد والاتحاديين خلال فترة القمع هي أن :

1) لم يبق مستمرا في نشاطه الا المناضل المندمج امافي جماعة للحزب واما في اطار تنظيمي عمالي أوطلابي .

2) بقي الاتحاد قائما كتيار شعبي لم يقم بأعمال ايجابية، نظرا لانعدام التنظيم المضبوط في القاعدة والقادرة على أخذ المبادرات ..

وفي النهاية نرى أن الأحداث والقمع لم يغير شيئا أساسيا غير تجميد أو تفتيت الهياكل الرسمية، أي تجميد وتفتيت التناقضات والعيوب التي كانت تحملها هذه الهياكل .. هذا ليس في حد ذاته عنصرا سلبيا فحسب، بل جانبا ايجابيا من نتائج الأحداث، يضاف الى تقوية تأثير الاتحاد كتيار شعبي في صفوف الجماهير .

علينا أن نتناول بالتفصيل واقع الحركة كما هو الآن من الناحية التنظيمية .

ب) واقع الحركة التنظيمي كما هو الآن :

عندما نحاول تحليل واقع الحركة التنظيمي كما هو الآن، ونظرا للخلاصات التي انتهينا اليها من قبل، علينا أن نتساءل :

- هل زالت مصادر الصعوبات التنظيمية التي عاشها الاتحاد أم بقيت قائمة ؟

- وهل تسمح الظروف الموضوعية الراهنة والحالة التي يوجد عليها الاتحاد بالانطلاق في تنظيمه على أسس علمية ؟

هل زالت مصادر العراقل التنظيمية أم بقيت قائمة ؟

رأينا من قبل (ص: 4) ان المصادر الرئيسية الثلاث لجميع مصاعب الحركة في عملها التنظيمي هي :

+ الظروف السياسية الموضوعية وطبيعة المهمة التوضيحية التي اضطر الاتحاد الى القيام بها في السنتين الأوليتين من وجوده .
+ تركيب الاتحاد في البداية ، واصرار قيادة الاتحاد المغربي للشغل وأنصارها على الاحتفاظ بالمنظمة السياسية كتيار شعبي مائع تستعمله كتغطية وحماية سياسية ..
+ قلة الاطارات المقتدرة ، وعقلية العناصر التقليدية .

لقد قلنا كذلك ، أن هذه العوامل الثلاثة برزت نتائجها بحدة عند ما وضع الاتحاد على نفسه مهمة قيادة معركة الجماهير ضد الحكم المطلق (ص: 7) .

و أخيرا ذكرنا أن المعارك اليومية فرضت التغلب على كثير من الصعوبات التنظيمية قبل يوليو ز 963 1 ، في حين أن العناصر المكلفة بالتخريب كان أمرها قد افتضح تدريجيا .

أما في الوقت الراهن ، فيمكننا أن نعتبر أن هذه الصعوبات ومصادرها الثلاثة قد انتهت . وذلك لأن أحداث السنتين الأخيرتين عجلت بالتحويل الذي بدأ داخل الحركة قبل يوليوز 963 1 ، وخلقت وضعية جديدة ايجابية من جميع جوانبها ..

1) فيما يخص الظروف السياسية والامكانيات التنظيمية الحالية ، هناك ظاهرة عامة في صفوف الاتحاديين ، وهي رغبتهم جميعا في تجديد أساليب الحركة وتنظيمها . ذلك أن الكل استخلص العبرة من التجربة ، رغم أن محتوى هذا التجديد وأفقه لم يكونا واضحين عند الجميع .

2) أنهت العرقلة الأساسية التي كانت تقف في وجه كل محاولة تنظيمية على صعيد القيادة وفي المستوى الاقليمي والمحلي . وبالفعل ، فان الأحداث والقمع أتمت عزل المصرين على تجميد الحركة التقدمية ، وأزالت من أيديهم كل امكانيات تحطيم الاتحاد من الداخل . هذا ، لأن وسيلة هذا التجميد قد أندثرت ، وهي الالتباس الذي كان قائما حول طبيعة العلاقات بين المنظمة السياسية والنقابية ، وحول دور القيادة النقابية وأنصارها داخل الاتحاد الوطني . وذلك رغم استمرار المحاولات لاعادة هذا الالتباس .

3) ان الأحداث وظروف القمع جمدت كثيرا من العناصر التقليدية وأبعدتها عن المسؤولية . في حين أن عناصر جديدة مقتدرة برزت الى الوجود ، وفرضت نفسها كعنصر محرك في الظروف الصعبة . هذا يعني نهاية الحلقة المفرغة التي كان يدور فيها الاتحاد فيما يرجع للأساليب الروتينية التي كانت عائقا في ادماج العناصر الحية في تنظيمات الحركة ، أي عائقا في حل المشكل الأساسي الثالث : مشكل الاطارات .

نظرا لازالة هذه العراقيل ، لم يبق لنا الآن نبدأ في عملنا التنظيمي الجدي المستجيب للشعور العام السائد عند جميع الاتحاديين حول ضرورة التجديد في أساليب النشاط والتنظيم .

ومهمتنا الأولى هي : أن نحدد مدلول وأفق هذا التجديد ، وخطة ووسائل انجازه . وهذا ما سنتطرق اليه في الجزئين : الثاني والثالث من هذه المذكرة .

ان هذا التجديد سينطلق من الوضعية التنظيمية للحركة كما هي الآن ، والتي

سنصفها في نهاية هـذا الجزء الأول .

الـوضعيـة التنظيميـة الحالية للاتحـاد

ان الوضعية التنظيمية للحركة كما خلقتها ظروف القمع يمكن أن نلخصها كما يلي :

+ تفتيت الهياكل الرسمية المسؤولة عن نشاط الاتحاد في الاغلبية الساحقة من المناطق ، وخاصة منها البوادي .

+ محاولات احياء الاتحاد بشكله ونشاطه التقليديين والقضايا السيكولوجية والتنظيمية التي تضعها العلاقات بين العناصر التي صمدت خلال الأحداث والعناصر التي تريد استرجاع نفوذها في مقاطعات وفروع الاتحاد .

+ المبادرات الفردية التي تقوم بها الاطارات ، نظرا لشعورها بضرورة التجديد في التنظيم ، لكن بدون أن يكون لهذه المبادرات أفقا واضحا .

هذه ظاهرة عامة تكتسي حدة متفاوتة حسب المناطق ، حتى التي فيها فراغ تنظيمي ، وخاصة البادية . هذا يعني أن الاتحاد موجود كتيار شعبي قوي ، لكن تنقصه تلك الهياكل التي كانت تسير التجمعات العامة . ان هذه الهياكل ، وخاصة منها المكاتب الاقليمية أسست من جديد في بعض الاقاليم التي استأنف فيها الاتحاد نشاطه التقليدي . لكن في بعض الاقاليم الاخرى ، هناك المناضلون المندمجون في جماعات للقاعدة والذين استمروا في نشاطهم الى الآن ، وأصبحوا يشكلون الهيئات المسؤولة لاقليمهم بدون اعتبار الشكليات ، ومحاولات العناصر التقليدية الرامية الى استرجاع نفوذها في الاتحاد .

هكذا ، فان أقاليم الاتحاد تنقسم الى ثلاثة أنواع من حيث وجود الاتحاد كتنظيم ومن حيث الهيئات التي تسير نشاطه .

1 = المدن التي توجد فيها هيئات رسمية بدون جماعات منظمة في القاعدة :

هذه حالة فاس ووجدة بصفة خاصة ، حيث توجد فيهما هيئات رسمية مسؤولة بدون جماعات منظمة في القاعدة . ونتيجة لذلك ، هي المبادرات التنظيمية التي يقوم بها الاخوان في هذين الاقليمين بدون أن يتضح لهم الافق السياسي التنظيمي الذي يجب أن تدخل فيه هذه المبادرات .

2 = المدن التي توجد فيها جماعات منظمة في القاعدة :

هذه اللجان هي التي استمرت في القيام بمهام الحركة خلال فترة القمع ، حيث فرضت نفسها الآن كهيكل مسير لنشاط الاتحاد . هكذا ، فان الاطارات المسيرة لهذه اللجان هي التي تتحمل موضوعيا مسؤولية الاقليم بدون أن يمر ذلك من الشكليات التقليدية المتبعة في تعيين مكاتب الاتحاد قبل يوليوز 1963 .

3 = مناطق الفراغ التنظيمي :

هذه المناطق لا توجد فيها لا هيئات مسؤولة رسمية ولا جماعات في القاعدة . هذا شأن البوادي

بصفة عامة، وبعض المدن التي كان يقتصر وجود الاتحاد فيها من الناحية التنظيمية على مجموعة من الافراد بأساليبهم الوتينية والتقليدية.

هذه حالة ليست في حد ذاتها سلبية، بل يمكن أن يكون العمل في البعض من هذه المدن والمناطق أسهل مما هو في المدن الأخرى. وهذا العمل بالطبع يختلف حسب ظروف المدن من جهة، والبوادي من جهة أخرى. لكن يجب الالحاح على أن الفراغ الموجود هو فراغ تنظيمي. نعني بهذا أن الاتحاديين موجودون في هذه المناطق، وخاصة أن هناك عناصر حية من اطارات عمالية وطلابية ومثقفين اشتغلت خلال الحوادث بصفة انفرادية تقي مختلف الميادين بدون أن يكون عملهم خاضعا لتنسيق في اطار الاتحاد الوطني. ان البحث عنهم وتجنيدهم سيسد ولا شك الفراغ التنظيمي القائم في هذه المناطق.

لكن هذا العمل والحلول التي يقتضيها سندرسه في الجزء الثالث، بعد ما نحدد الأفق التنظيمي والنموذج الذي نرمي اليه في بناء الحزب، الشيء الذي سنتناوله في الجزء الثاني. لكن علينا في نهاية هذا الجزء الأول أن نذكر بالخلاصات التي انتهينا اليها في دراسة المصالح التنظيمية للاتحاد كما عاشها الى الآن :

خلاصة الجزء الأول :

1) ان الخلاصة الأساسية الأولى، هي أن قيادة المعارك الفعلية في الواجهات السياسية والاجتماعية مستحيلة بدون تنظيمات مضبوطة في القاعدة مركزة حسب توزع أعضائها في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك، فان هذه التنظيمات هي التي تضمن وحدها استمرار الحزب في الظروف العادية، وكذلك في ظروف القمع.

2) ان الحركة المكونة بشكل تيار شعبي تسيره هيئات مسؤولة قارة لا يمكن أن ينجح الا في مهمة التوضيح والتوعية السياسية.

علينا اذن أن نرى ما هو التنظيم الحزبي القادر على قيادة الجماهير والقوات الطلائعية في مرحلة الكفاح ضد نظام رأسمالي واقطاعي، ثم في مرحلة بناء نظام اجتماعي لصالح الكادحين.

هناك التنظيم الذي برهنت التجربة الثورية العالمية على فعاليته، وأكدت تجربتنا في الاتحاد الوطني ضرورته. هذا موضوع الجزء الثاني الذي نتناوله الآن.

الجـزء الثـانـي

الهيكـل التنظيمي النمـوذجـي الـذي نـريده للحـــــــزب

توصلنا في القسم الأول الى خـلاصتين أساسيتين تؤكدان ضرورة بناء الحزب على أســاس التنظيمات التي برهنت التجربة الثورية العالمية فعاليتها .

قبل أن نصف هذه التنظيمات وسيرها وشروط نجاحها ، يجب أن نذكر بالأهداف السياسيـــة التي يقتضي تحقيقها بناء هذه التنظيمات . لهذا ، فان هذا الجزء الثاني سيحتوي على :

1) أهداف التنظيم السياسي والاجتماعي ، وجماعة المؤسســة .
2) الهيكل التنظيمي الضروري لتحقيق هذه الأهداف .
3) مبـادىء وشروط التسيير .

الأهداف السياسية والاجتماعيـــة جماعة المـؤسســـــة

لقد قلنا منذ المقدمة أن العمل التنظيمي ليس غاية في حد ذاته ، ان الحزب الذي نريد بناءه ما هو الا الأداة الضرورية لتحقيق أهدافنا الاشتراكية . قلنا كذلك ، أن أهدافنا في شتى الميادين معروفة ، غير أنه من اللازم أن يحدد مذهب وبرنامج الحزب بشكل مضبوط حتى يتحقق الانسجـــام الفكري بين المناضلين ، وتتكون اطارات الحزب على أسس موحدة وواضحة .

واضح من الآن ، أن الكفاح من أجل الاشتراكية يهدف الى تغيير الأسس التي ينبني عليهـــا النظام الاقطاعي والرأسمالي ، أي الأسس الاقتصادية والاجتماعية .

ولهذا ، فان الكفاح السياسي يجب أن يرتكز على المعارك من أجل المطالب الاجتماعيـــة للجماهير لتحقق مكاسب على حساب الفئات المستغلة ، هذا يعطي بالطبع الأسبقية والأولوية لتنظيم الحزب في صفوف المنتجين الذين يشكلون القوة الطلائعية التي لها مصلحة مباشرة في تغيير النظام الاجتماعي .. هي وحدها التي لها القدرة على ذلك ، حيث يمكنها أن تعطل الانتاج الذي يقوم على أساسه الاستغلال الرأسمالي .

هكذا ، فان التنظيم الحزبي الثوري يجب أن يرتكز قبل كل شيء على المؤسسات الاقتصاديـــة والاجتماعية ، وأن تكون نواته الرئيسية هي الجماعة في المعمل والمؤسسة .

جماعة العمل والمؤسسة :

ان جماعة المؤسسة تمتاز بفعاليتها في جميع أنواع وميادين الكفاح السياسي ، والمعارك الاجتماعية ، وتأثير الحزب على القوات الطلائعية ، وخاصة الطبقة العاملة ومنظماتها . (ان هذه النقطة الأخيرة تكتسي بالنسبة/الينا أهمية قصوى نظرا للصعوبات التي عاشها الاتحاد بسبب المشكل النقابي القائم الصادر عن مواقف القيادة النقابية وأنصارها ...) .

فما هي بالتفصيل مزايا جماعة المؤسسة :

+ انسجامها الذي هو مصدر فعاليتها .
+ كون أعضائها يناقشون خطة الحزب العامة كسائر المناضلين ، وكذلك القضايا الخاصة بعملهم أو مهنتهم ، والمعارك الاجتماعية التي يخوضونها في اطار توجيه الحزب .
+ تشكل العنصر الطلائعي داخل المعمل أو المؤسسة ، وبالتالي تؤثر على تكوين وتركيب النقابة ، وتفرض توجيه الحزب داخلها .
+ يمكن أن تصلح لجميع أنواع الكفاح في الظروف العادية وظروف القمع ، لأن مراقبتها من طرف السلطة أصعب من مراقبة جماعة الحي .
+ وفي مرحلة الاشتراكية توجه المنتجين نحو مهام البناء ، أي نحو تحسين ورفع الانتاج .

يجب هنا أن نقارن بين هذه المزايا التي تتصف بها جماعة المعمل أو المؤسسة مع جماعة الحي المكونة حسب سكن أعضائها . ان هذه الأخيرة :

- لا أنسجام لها .
- لا تأثير مباشر على أي قطاع اقتصادي أو اجتماعي ، أي أنها عاجزة عن خوض المعارك الاجتماعية .
- لها ميزة أساسية واحدة ، وهي قدرتها على تنظيم الحملات الانتخابية .. الا أن جماعة المعمل أو المؤسسة لا تنقص فعاليتها عن جماعة الحي حتى في ميدان الانتخابات حيث يتوزع أفرادها حسب سكناهم في لجان للأحياء . وهكذا يقومون بالحملة الانتخابية في واجهتين :

+ مع سكان حيهم .
+ ومع عمال مهنتهم خلال أوقات شغلهم .

ملاحظة :

ان هذه المقارنة لا تعني أن الحزب الثوري لا يمكن أن تكون له الجماعات للأحياء ، وانما تكون قاعدته التنظيمية العامة ، هي الجماعات المكونة حسب مهنة أعضائها ومكان شغلهم . وعندما لا يتوفر هذا الشرط ، تتكون جماعة حسب سكن أعضائها ، وخاصة في البوادي : تتوزع جماعات الفلاحين حسب الدواوير ، أو القرى ، التي هي في آن واحد مكان شغلهم وسكناهم .

هذا هو المبدأ التنظيمي الرئيسي الذي يجب أن ينبني عليه حزب ثوري يريد تغيير النظام الاجتماعي بتغيير الأسس الاقتصادية والاجتماعية ، أي بتغيير علاقات الانتاج ، وجعل حد لاستغلال الانسان للانسان .

بقي لنا أن نصف الهيكل التنظيمي المركب حسب هذا المبدأ .

تركيب الهيكل التنظيمي النموذجي

انطلقنا في وضع المبدأ التنظيمي المرتكز على جماعة المعمل أو المؤسسة من ضرورة ممارسة الكفاح في الواجهتين: السياسية والاقتصادية.

ان الكفاح في الواجهة السياسية، يقتضي تنظيما موزعا جغرافيا حسب التقسيم الاداري والسياسي للدولة.

أما الكفاح في الواجهة الاجتماعية، فانه يستلزم تنسيقا حسب المهنة، أو القطاع الاقتصادي أو القطاع الاجتماعي، أي تنسيقا بين نشاط الجماعات المنتمية الى معامل أو مؤسسات من نفس المهنة.

والمشكل من الناحية التنظيمية هو ايجاد طرق لضمان وحدة التسيير والتوجيه في الواجهتين. لهذا، فان هيكل الحزب يركب كما يلي:

1) التوزيع الجغرافي للجماعات وارتباطها على الصعيد المحلي والاقليمي:

ان الحزب موزع جغرافيا الى أقاليم وفروع ومقاطعات يجب أن تكون مطابقة للتوزيع الاداري القائم بالأقاليم والدوائر (أو البلديات) والجماعات القروية والدوار (أو المقاطعات في المدن).

فالسؤال الأول هو: الى أية مقاطعة ستنتمي جماعات المؤسسة (معمل أو مزرعة، أو مستشفى، أو مركز اداري..)؟

ان الجواب على هذا السؤال يعطيه أعضاء الجماعة أنفسهم حيث يقررون أن جماعتهم تنتمي الى المقاطعة المشرفة على الحي الذي يوجد فيه المعمل أو المؤسسة، أو الى المقاطعة المشرفة على الحي الذي يسكنه أغلبية الاعضاء، ذلك أن المقاطعة هي في الواقع الا وسيلة ادارية وتنظيمية تضمن الاتباط بين قاعدة الحزب وقيادته، حيث تتكلف بتبليغ توجيهات الحزب الى الجماعات والتعبير عن قرارات هذه الجماعات الى الهيئات المسؤولة في شتى المستويات.

ان الجماعة لها كاتب وكاتب مساعد، يقومون بدور القيادة والتمثيل على مستوى المقاطعة حيث ينتخبون الهيئة المسؤولة عنها من بينهم.

ونفس السطرة والمبدأ يعمل بهما على مستوى الفرع أو الاقليم وعلى الصعيد الوطني، حيث يكون مقياس المسؤولية هو الانتخاب بانطلاق من القاعدة. هذا هو الجهاز الذي يتحمل مسؤولية التوجيه والتسيير العام لنشاط الحزب في جميع الواجهات. هناك كما قلنا ضرورة التحكم والتنسيق فيما يرجع للمعارك الاجتماعية.

2) التنسيق بين الجماعات المنتمية لنفس المهنة أو القطاع الاقتصادي والاجتماعي:

فلنأخذ حتى مثلا في هذا الصدد: هناك عمال المعادن أو الموانئ أو المدارس. ففي مجموع مناطق البلاد توجد عدة جماعات منتمية الى هذه القطاعات وموجودة.

كيف سينسق عمل جماعات المدارس الموجودة في نفس الفرع أو عمال المعادن الموجودة في نفس الاقليم ، أو المواني الموجودة في مختلف الاقاليم ؟

يجب ضمان هذا التنسيق بدون أن تمس وحدة التوجيه في جميع الواجهات والتي ترجع الى أجهزة الحزب كما وضعت من قبل . فالحل الوحيد هو لجان للتنسيق خاصة بكل مهنة على صعيد المقاطعة أو الفرع والاقليم وعلى المستوى الوطني . وهذه اللجان تعمل الى جانب الهيئات المسؤولة للحزب، وتوجيه منها : يقرر الحزب خطة ووسائل المعارك الاجتماعية في كل قطاع من القطاعات بعد الدراسة والاتفاق مع المناضلين الذين يشتغلون في هذا القطاع أو المهنة ..

اذن ، هذه اللجان للتنسيق ليست هيئات مسؤولة عن الحزب، وانما هي وسائل في يد الهيئات المسؤولة عن الحزب لضمان التنسيق، وفي آن واحد التوجيه في المعارك السياسية والاجتماعية ..

ان وحدة التوجيه هذه، وتأمين شروط التنفيذ تتطلب أن يكون أعضاء الحزب متصفين بجميع المؤهلات التي تجعلهم يشاركون في رسم سياسة وخطة الحزب، ويعملون باستمرار من أجل تنفيذها . هذه هي النقطة الثالثة .

مبادئ وشروط التسيير :
شروط العضوية ، والمركزية الديموقراطية
++
+

الى الآن أقتصرنا على وصف الهيكل التنظيمي بكيفية آلية ، بديهي أن تركيب الهيكل ليس هو الذي يجعل من الحزب حزبا ثوريا ، وانما :

+ الأعضاء الذين يتكون منهم الحزب والمؤهلات التي يتصفون بها ، الشيء الذي يقتضي التذكير بشروط العضوية في الحزب الثوري .

+ علاقات التسيير بين أجهزة الحزب وارتباطها بتوجيهه وقراراته ، أي العمل بمبدأ المركزية الديموقراطية الذي لا حزب ثوري بدونه .

علينا اذن أن نتناول بالتفصيل هاتين النقطتين :

1) أعضاء ، مرشحو ، وأنصار الحزب :

ان الحزب الثوري المنظم حسب الهيكل الذي وصف أعلاه والمكون على أساس الجماعات في القاعدة هو القوة القارة التي تقود المعارك السياسية والاجتماعية ، أي تقود الجماهير، وبالتالي تحاول تركيز وتوسيع نفوذه في وسط الجماهير، وأن يكسب أنصارا يقتنعون أكثر فأكثر بخط الحزب ، ثم يساهمون مباشرة في الأعمال التي يقومون بها ويندمجون في تنظيماته كمرشحين حتى ينالوا المؤهلات والتجربة التي تجعلهم أهلا لعضوية الحزب .

هكذا من اللازم في الحزب الثوري أن يوضع التمييز بين العضو العامل والمرشح والنصير ..

ـ العضو العامل :

ان المقاييس لعضوية الحزب، يجب أن تحدد بدقة حتى يبتعد عن الحزب كل خطر السقوط في الميوعة أو التحطيم الداخلي ،خاصة وأن الميزة الأساسية للحزب الثوري هو أن تأمين التنفيذ السريع للقرارات واستمرار النشاط سواء في الظروف العادية أوخلال فترة القمع.

ان شروط العضوية ستوضع بالتفصيل في قانون داخلي ،لكن يمكن من الآن أن نعتبر بأن العضو في الحزب يجب أن يتصف بالميزات الآتية :

+ التمرس في الكفاح والنشاط الحزبي والانتماء الى جماعة في القاعدة.
+ الصمود وتنفيذ قرارات الحزب والدفاع عن مواقفه ومصالحه.
+ المساهمة في رسم خطته والعمل المستمر على تقوية صفوفه.
+ الامتثال للقرارات التي تتخذ من طرف الاغلبية والنقد الذاتي .

وقبل نيل صفة عضو الحزب، ونظرا للشرط الأول الذي وضع وهو التمرس في الكفاح ، فان عضو الحزب يمر بفترة الترشيح .

ـ العضو المرشح :

انه العضو الذي اقتنع بصحة مذهب وخطة الحزب، وبدأ يعمل من أجل تحقيقها ، وينفذ قرارات الهيئات المسؤولة للحزب، أي أنه قطع الخطوة الأولى في الاندماج داخل تنظيمات ونشاط الحزب. الا أنه يمر من امتحان وتجربة ، يقرر مسؤولوا الحزب تاريخ انتهائها وقبوله كعضو عامل في جماعة.

ان المرشحين ينبثقون من جمهور أنصار الحزب .

ـ نصير الحزب :

ان كل حزب ثوري يعمل كما قلنا على تركيز نفوذه وسط الجماهير وخلق تيار شعبي حوله مكون من أنصاره. هذا لأن الأنصار هم الذين يؤيدون المواقف التي يتخذها الحزب ويساهمون في بعض الأعمال التي يقوم بها ،ويصوتون على مرشحيه خلال الانتخابات .

من بين هؤلاء الأنصار العناصر التي تتبع نشاط الحزب وتساهم في تجمعاته والتي تأمل الاندماج تدريجيا في أعماله ،ثم في تنظيماته كأعضاء مرشحين.

2) المركزية الديموقراطية :

عندما انتقدنا شكل التسيير والتنظيم الذي اتخذه عندنا سير الاتحاد (ص: 4 الى 7)،قلنا أن اللامركزية وانتخاب المسؤولين مبدآن صحيحان،لكن بشرط أن يكون التنظيم قائما بشكل ومقاييس مضبوطة. هذا فيما يخص حركة وطنية تحررية تعمل من أجل تحويل نظام اقطاعي الى نظام ديموقراطي .

أما الحزب الثوري الذي يريد قيادة الجماهير في الواجهات السياسية والاجتماعية بتغيير المجتمع لا من الناحية السياسية فحسب، بل من حيث الأسس الاقتصادية والاجتماعية. فان هذا

الحزب يجب أن تكون تنظيماته مرتبطة بشكل يضمن :

+ اقتناع جميع الأعضاء بجدوى المعارك التي يساهمون في خوضها وصحة القرارات التي ينفذونها .

+ الامتثال والسرعة في التنفيذ ، واستقرار الأجهزة المكلفة به على جميع المستويات وقدرتها على التكيف حسب الظروف السياسية ، ونوع المبادرات التي تتخذها ، أو مبادرات الخصم التي تضطر لمواجهتها .

ان هاتين الضرورتين لا يحقق التوفيق بينهما الا تطبيق المركزية الديموقراطية في تعيين الهيئات المسؤولة عن الحزب ، وتسيير أجهزته ونشاطاته . وتطبيق هذا المبدأ من الناحية العملية يقتضي :

1) أن يعين جميع المسؤولين على جميع المستويات انطلاقا من جماعة [illegible] .

2) سيادة هذه الجماعات في جميع مشاكلها الداخلية الا عندما تمس قراراتها سير الحزب أو مصالحه على مستوى أعلى .

3) مساهمة هذه الجماعات في مناقشة ورسم سياسة الحزب ، حيث ترسل اليها مشاريع التقارير والقرارات التي تهم مصير الحزب ، أو خطه السياسي العام . ثم ترسل ممثليها الذين يدافعون عن آرائها ويقدمون اقتراحاتها في الهيئات المسؤولة .

4) لكن عندما يتحدد الخط وتعين الهيئات المسؤولة بشكل ديموقراطي ، يجب أن تنفذ جميع القرارات والتعليمات الصادرة عن الهيئات المركزية للحزب ، واذا كان هناك انتقاد أو اقتراح ، يرفع لهذه الهيئات بعد تنفيذ القرارات . ذلك ، أن الديموقراطية الثورية لا تعني المناقشات الغير المنتهية ، بل مناقشة خط واستراتيجية الحزب ، ثم تنفيذ القرارات المتخذة على أساسها .

هذا هو معنى مبدأ المركزية الديموقراطية الذي يضمن في آن واحد ديموقراطية الحزب ، وفعالية نشاطه ، بل يضمن مع الهيكل المنظم للحزب استمرار نشاطه في جميع الظروف سواء فيها العادية أو الاستثنائية . وهذا الذي يجعل الحزب قبل كل شيء قادرا على رسم خطة وتنفيذها أي على الاحتفاظ بزمام المبادرة بدون أن يضطر الى تغيير سياسته وخطته مع تغيير مبادرات الخصم . هذا يعني أن الحزب المنظم بهذا الشكل والمسير بهذا المبدأ يسير دائما الى الأمام ويحقق مكاسب متفاوتة الأهمية بدون أن تفرض عليه مبادرات الحكم فقد أي مكسب لا من حيث تقوية تنظيماته ، ولا من حيث نفوذه وسط الجماهير .

******

ان الحزب الثوري كما وصفنا جماعاته وهيكله التنظيمي ومبادئه وشروط تسييره ، هو الحزب النموذجي المبني على مبادئ وهياكل برهنت التجربة الثورية العالمية عن فعاليتها . هذا لا يعني أن كل الأحزاب الثورية كانت تنظيماتها منطبقة تمام التطابق لهذا الهيكل والمبادئ من الناحية العملية . ذلك أن تكوين حزب وظروف نشاطه مرتبطة بطبيعة البلاد والشعب الذي يعمل في وسطه وبتقاليده الثورية ، وبالمرحلة التاريخية التي يمر بها .

انما أردنا هنا ، أن نذكر بالمبادئ العلمية العامة التي يجب أن تشكل الأفق الذي تدخل فيه أعمالنا التنظيمية منذ الانطلاق مع اعتبار ظروف بلادنا وواقع الاتحاد الوطني للقوات

الشعبية كما هو الآن ، والذي نريد تحويله من تيار شعبي غير منظم الى حزب ثوري يحضر ظروف الاشتراكية في بلادنا ووسائل بنائها .

بقي أن ندرس كيفية هذا التحويل والاجراءات الواجب اتخاذها في فترة الانطلاق ، ذلك باعتبار الاتحاد كحركة تقدمية قائمة يجب تحويلها .

هذا موضوع الجزء الثالث .

الجزء الثالث

خطوة الانطلاق في العمل التنظيمي
الحلول المبدئية والاجراءات التطبيقية

لقد أوضحنا في الجزء الأول مصادر المصاعب التنظيمية للحركة وعيوبها ، أي العيوب التي محقت أحداث السنتين الأخيرتين قسما كبيرا منها والتي لا يمكن احياؤها ، ثم أوضحنا في الجزء الثاني النموذج الذي نهدف اليه في بناء حزبنا على أسس علمية وثورية .

ان هذه حقائق ومبادئ لم يناقشها أحد ، لكن عند البداية في العمل على أساسها يجب أن يزول كل التباس حول الوضعية التي ننطلق منها وحول أسلوب تغييرها .

لهذا نبدأ هذا الجزء بملاحظات توضيحية نعتبرها أساسية .

ملاحظات حول معنى التحويل في التنظيم

أولا :

في الجزء الأول اتضح لنا أن تجربة الاتحاد خلال ست سنوات أكدت ثلاث حقائق أساسية :

1) ان الحزب القائم يشكل تيار شعبي غير منظم لا يمكنه أن ينجح الا في المهمة التوضيحية والتوعية السياسية .

2) ان التنظيم المضبوط في القاعدة (وجود جماعات منظمة) ، هو وحده الذي يمكن من اثارة وقيادة المعارك الملموسة في الواجهات السياسية والاجتماعية ومن استمرار نشاط منظم للحركة في الظروف العادية وفي فترة القمع .

3) لكن وجود تيار شعبي بهيئاته المسيرة برهن عن دوره الايجابي في التوعية السياسية وتحقيق مكاسب ضخمة للحركة التحررية والتقدمية ضد الاقطاع والاستعمار .

وفي الجزء الثاني ، أوضحنا بدقة الشكل التنظيمي العلمي الذي برهنت التجربة الثورية العالمية عن فعاليته في قيادة الشعوب لتغيير المجتمع ، وتحقيق نظام اجتماعي لصالح الكادحين . قلنا ، أن هذا الهيكل النموذجي ، هو الهدف الذي يجب أن توجه نحوه جميع أعمالنا التنظيمية .

الا أن هذا العمل في هذا الافق ، لا يعني أننا سنستهين بايجابية التيار الشعبي ، والدور الحاسم الذي سيقوم به ، كما أكدت ذلك تجربة الاتحاد الوطني نفسه والمكاسب التي حققها للشعب المغربي . ذلك رغم انحصار تنظيمه في هيئات مسؤولة على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي تسير تجمعات عامة دورية للاحتفاظ بالتيار الشعبي وتقويته .

لهذا ، فمن الواجب أن نلح من الآن على الافق الذي يجب أن تدخل فيه أعمالنا التنظيمية المقبلة ، والذي هو كمايلي :

"انطلاقا من التيار الشعبي القوي القائم ببلادنا ، والذي هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، نبدأ بناء حزب ثوري منظم في القاعدة حسب الطرق والهياكل العلمية التي حددت من قبل"

هناك حركة تقدمية قائمة ، علينا أن نعمل منذ الانطلاق على تحويلها الى حزب ثوري منظم . هذا يعني أن مهمتنا ليست مهمة من يؤسس حزبا بالداية لصفر .

ثانيا :

هناك الهيكل التنظيمي للتيار الشعبي على مستوى الاقليم والفرع والمقاطعة بعيوبه وتناقضاته ، والذي برهنت مع ذلك التجربة على ايجابيته ، والمكاسب الضخمة التي حققها من حيث توعية الجماهير سياسيا ...

ان التوعية السياسية للجماهير مهمة لا تنتهي يقوم بها كل حزب ثوري منظم في جميع المراحل التاريخية من وجوده ، سواء خلال كفاحه ضد نظام اقطاعي رأسمالي ، أو خلال فترة بناء مجتمع اشتراكي .

لهذا ، فان الأعمال التنظيمية لبناء الحزب ، يجب أن تسير بكيفية تجعلها عنصرا يقوي التيار الشعبي القائم ، ويصحح عيوب الهيئات المسيرة له على صعيد الاقليم والفرع والمقاطعة ..

هذا يعني من الناحية العملية أن مهمتنا التنظيمية هي :

بناء حزب ثوري منظم على أساس الجماعات في القاعدة يحيط به تيار شعبي ، تيار توجهه وتقويه وتسيره هيئات منظمة قادرة على الصعيدين : الاقليمي والمحلي .

لكن هدفنا أن يكون التيار هو الحزب كما كان من قبل ، سيكون القوة المؤيدة

والتكميلية للحزب المنظم المبني أساسا على الجماعات المنظمة في القاعدة على مستوى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا:

ان دور الحزب المنظم، هو قيادة الجماهير في المعارك السياسية والاجتماعية والايديولوجية حيث تتوفر فيه الميزتان الأساسيتان الآتيتان :

1) قدرته على ممارسة جميع المهام (انتخابات، مظاهرات، حركات المطالب الاجتماعية..) ، وفي جميع الظروف (النشاط العلني ، والاستمرار في ظروف القمع ..).

2) تركيبه التنظيمي الذي يجعل جماعته تتسع و تتقوى واطاراته تتدرب مع كل عمل أو معركة يخوضها ، أي أن جميع نشاطاته تشكل في آن واحد ميدانا ووسيلة لتقوية وتطور تنظيماته.

أما التيار الشعبي الذي يحيط بالحزب، ويشكل القوة التكميلية المؤيدة له ، فان الدور الايجابي الذي يلعبه (خاصة في الظروف العادية) هو أنه :

+ وسيلة لتقوية نفوذ الحزب في وسط الجماهير.

+ مزرعة يستعمل نشاطها لتغذية جماعات الحزب بالأعضاء الجدد الذين يمرون بفترة الاجتماعات في المقاطعة كمرشحين لعضوية الحزب.

هذا هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كما نريد بناءه.

+++++
=====

بعد هذه الملاحظات التوضيحية، بقي لنا أن ندرس كيفية التحويل من واقع الحركة كما هو الآن الى اقامة الحزب على هذا الأساس.

علينا اذا ، أن نحدد بالضبط من الناحية العملية، كيف نمارس المهمة التنظيمية التي نريد الانطلاق في العمل من أجل انجازها. هذا ، يتطلب منا أن نحدد :

1) بدقة ماهو عملنا في فترة الانطلاق ، وبالتالي ، ماهو الشكل العملي الذي يجب حله الآن ، نظرا لواقع الحركة كما هو، والأفق التنظيمي كما حدد من قبل (وكذلك ضرورة الاستمرار في الكفاح السياسي والاجتماعي ، ومواجهة المبادرات التي يمكن أن يتخذها الحكم..)

2) الحلول المبدئية المطابقة لنفس المقتضيات، أي أسلوب العمل الذي يجب اتباعه وتكييفه حسب ظروف وامكانيات كل منطقة.

3) الاجراءات الضرورية لتحضير وتطبيق هذه الحلول في بداية عملنا على الصعيد الاقليمي.

هذه هي بالترتيب النقط التي ستحتوي عليها الأقسام الثلاثة لهذا الجزء الذي يشكل الجانب

الأساسي من هذه المذكرة التنظيمية .

٦

العمل الموضوع علينا في فترة الانطلاق والمشكل العملي الواجب حله الآن .

عندما نريد تحديد خطة للعمل مبنية على دروس التجربة ، وفي الأفق التنظيمي كما حدد من قبل ، نجد أنفسنا أمام سؤال ، وهو :

كيف نبدأ عملنا التنظيمي الآن لنضمن ظروف وامكانيات ووسائل بناء الحزب على الأسس العلمية كما حددت من قبل ، أي أن يكون كيان الحزب هو الجماعات في القاعدة والتيار الشعبي القوة المؤيدة التكميلية التي تشكل في آن واحد وسيلة للتأثير على الجمهور ، ومزرعة يغذي وينمي منها التنظيم الأساسي .. ؟

لا يمكن الجواب عن هذا السؤال الا اذا تذكرنا حقيقتين موضوعيتين وبديهيتين :

+ أن بناء هذا الهيكل التنظيمي يتطلب زمنا طويلا ، ومجهودات متواصلة واطارات مقتدرة لم نتوفر عليها بعد ، ولن نتوفر عليها الا تدريجيا ، بعد سير التنظيمات ، وتأسيس مدارس الاطارات التي هي أهم عمل ينتظرنا .

+ هناك أيضا ضرورة وجود الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في جميع مناطق البلاد في أقرب وقت لكي يتمكن من مواجهة مبادرات الحكم المحتملة ، ومن الاستمرار في نشاطه ، أي أن يستمر على الأقل في دور التوعية السياسية التي برهنت التجربة عن ايجابيته وفعاليته .

اذن أمامنا عمل واحد ، يهدف في المرحلة الأولى الى نتيجتين في آن واحد : وضع النواة التي هي نقطة الانطلاق في خطتنا البعيدة المدى من أجل بناء حزب ، وضمان وجود الاتحاد في جميع مناطق البلاد في أقرب وقت . ليس هناك توازي بين مهمتين مختلفتين ، بل عمل واحد يقوم به نفس المناضلين في آن واحد للحصول على نتيجتين :

+ الواحد تتحقق تدريجيا مع توفير ظروفها التنظيمية ووسائلها ، وخاصة منها تكوين الاطارات الثورية المقتدرة .

+ الثانية مستعجلة يجب تحقيقها في أقرب وقت ، لأن وجود الحزب في جميع مناطق البلاد يسهل عملية تأسيس الجماعات في جميع المناطق .

لكنه من المستحيل أن تكون ضرورة وجود الحزب في أقرب وقت عمل يجعلنا نفهم عملنا كمجرد احياء بهياكل الاتحاد كماكانت من قبل بعيوبها وتناقضاتها ،لأن ذلك يعني من الناحية العملية احياء لعيوب محقت الأحداث أهم جزء منها كما رأينا من قبل (ص : 4 الى 7) .

هذا خطأ يهددنا فعلا رغم الشعور العام السائد في صفوف الاتحاد حول لزوم التجديد . ان المبادرات الفردية التي اتخذت هنا وهناك بناء على هذا الشعور لم تبن على مفهوم واضح لمدلول التجديد وأفقه ، الشيء الذي جعلها تترجم من الناحية العملية الى تغيير في الأسماء مع الرجوع الى أساليب العمل والتنظيم التقليدية المرتكزة على الهيئات المعينة في التجمعات العامة المائعة .

لهذا ،فان أول اجراء للتجديد ،هو تجنب احياء أسلوب تعيين الهيئات المسؤولة على صعيد الاقليم والفرع والمقاطعة في التجمعات العامة . هذا يعني أن ضرورة وجود الحزب في جميع المناطق وفي أقرب وقت لا تحتم تنظيم تجمعات عامة لتعيين الهيئات المسؤولة على الصعيد الاقليمي والمحلي .

نجد أنفسنا اذن أمام مشكل البداية : ماهو مقياس المسؤولية داخل الاتحاد في المرحلة الأولى من العمل التنظيمي ؟؟

(تشير هنا الى أننا نتكلم عن المرحلة الأولى ، الشيء الذي لا يهم الفترة التي تكون خلالها جماعات الحزب قد نظمت ، وأصبحت تشكل أساس الحزب الذي ينتخب هيئاته المسؤولة على جميع المستويات ، والتي تتمشى بمبدأ الديموقراطية المركزية ..) .

اذن ،ما هو مقياس المسؤولية في البداية ؟

هذا سؤال يثير عدة قضايا ، سنتطرق اليها فيما بعد عندما ندرس الحلول الواجب اتخاذها . لكن الذي اتضح لنا الى الآن ، هو الحل الذي يجب تلافيه . أي أن مقياس المسؤولية لا يمكن أن ينبني على الانتخاب الشكلي ،أو التزكية في الاجتماعات المائعة .

+++

فما هو اذن المقياس الواجب اتباعه ؟

لا يمكن أن يكون الا القدرة ، أو على الأقل : الاستعداد للقيام بالمهمة التي تنتظرنا كما اتضحت : التوفيق بين ضرورة توفير ظروف وامكانيات بناء الحزب على الأسس الثورية والعلمية (جماعات القاعدة) ،وبين ضرورة وجود الاتحاد الوطني في جميع المناطق وفي أقرب وقت . هذا يعني من الناحية العملية ،أن المشكل يرجع في البداية الى وجود عناصر تشكل نواة التنظيم الأساسي ،وتسير نشاط الحزب العادي (تجمعات) بعقلية وكيفية لا تعرقل تنمية التنظيم الأساسي ،بل تنظم هذا النشاط العادي ،وتستعمله لتوسيع وتقوية نواة التنظيم الأساسي . هنا نصطدم بقلة الاطارات ، والعناصر التي يتوفر فيها هذا الشرط ،بل انعدامها في كثير من المناطق ،وخاصة في البادية .

ومدارس تكوينها لا يمكن حلها الا تدريجيا بخطة وبرامج مضبوطين نضعهما في المرحلة المقبلة من عملنا التنظيمي .

في انتظار ذلك ، أمامنا ضرورة الانطلاق في العمل ، فهل سنعتبر قلة الاطارات كشيء يغير جوهر المشكل ، ويفرض عن خطتنا التنظيمية في بناء الحركة على أسس جدية .. ؟

هنا نعتبر أن الجواب الموضوعي الوحيد لهذا السؤال ، هو أن قضية الاطارات صعوبة عظمى يجب مواجهتها في اطار خطتنا وأهدافنا التنظيمية حسب واقع الحركة وظروف وامكانيات كل منطقة .

ان المشكل الذي يواجهنا في البداية ينحصر من الناحية العملية فيما يلي :

1) ايجاد العناصر التي تتحمل مسؤولية نشاط الحزب بدون الاعتماد على الانتخابات ، أو التزكية ، بل بمقياس المقدرة على القيام بالمهمة التي أمامنا : مباشرة عمل تنظيمي واحد ، يهدف في نفس الوقت الى النتيجتين الضروريتين ، الى بناء الحزب ، واستئناف نشاط الاتحاد في جميع المناطق

2) ان تطبيق هذا المقياس يثير حتما قضية العناصر التي برهنت عن نفس الحيوية والصمود خلال الأحداث ، ولكنها برهنت كذلك على أنها لا تفهم عمل الحزب الا بالأساليب التقليدية في التنظيم والنشاط . هنا ، يجب القيام بالمجهودات اللازمة لتوضيح الخطة التنظيمية الواردة في هذه المذكرة ، واقناع جميع المناضلين بواقعيتها ، وضرورة تطبيقها .

وفي هذا الصدد ، يجب تلافي جميع الاصطدامات والأزمات المزيفة الصادرة عن العوامل السيكولوجية والنفسية . لكن من اللازم كذلك ، أن يجعل حد لجميع التصرفات التي من شأنها أن تعرقل تجديد تنظيمات الحزب وبنائه على أسس جديدة .

فكيف اذن سنعتمد على العناصر المقتدرة ، أو التي تقبل تجديد تفكيرها وأسلوبها ونتجنب الأزمات التي يمكن أن تعرقل عملنا منذ البداية ؟

ان الجواب على هذا السؤال والاجراءات التي يقتضيها تختلف حسب ظروف كل منطقة والامكانيات والصعوبات الموجودة فيها .

الحلول المبدئية ، أسلوب العمل

ان واقع الحركة ومشاكلها الحالية كما درست من قبل (ص : 13) تختلف حسب الأقاليم والفروع والمقاطعات ، لكن تناقضاتها وعيوبها الرئيسية عامة في جميع المناطق . وبما أن هذه التناقضات والعيوب لا يمكن تصفيتها في القريب العاجل ، فان جميع الحلول يجب تهدف الى شيء واحد :

ابعاد هذا التناقضات عن نواة التنظيم الأساسي التي ستكون في البداية . هذا شيء ضروري ، لأن النواة التنظيمية الأولى ، هي في الحقيقة اللبنة الأولى التي سينبني عليها حزب المستقبل . هذا يعني من الناحية العملية ، أن واجبنا منذ البداية هو أن نعمل كلما في وسعنا لنحصر التناقضات والعيوب المذكورة في النشاط العادي والهياكل التقليدية

المسيرة للتيار الشعبي . ذلك ،أننا نعتبر أنه اذا كان ضروريا للتوعية السياسية ،فانه تكميلي من حيث التنظيم وقوة الحزب .

هنا، يجب الاشارة الى أن أهمية تلك العيوب والتناقضات ستنقص مع توسيع وتنمية التنظيم الأساسي في القاعدة . هذا ،لأن أهمية التيار نفسه الذي يحملها ستنقص وتصبح ثانوية عند ما تصبح قوة الحزب الأساسية منبثقة عن تنظيماته المضبوطة في القاعدة .

ان الحاحنا على هذه الاعتبارات ناتج عن اختلاف وضعية الأقاليم والمدن من حيث الهياكل التنظيمية القائمة ، أو الامكانيات الموجودة لاقامتها . وفي هذا الاطار، يجب التمييز بين مختلف المدن ،وبين المدن والبادية . فلنرجع هنا الى نفس الترتيب الذي وضعناه عندما درسنا واقع الحركة التنظيمي (ص : 13 و14) .

فلنذكر قبل ذلك ، إننا انتهينا الى تجنب الهيئات المعينة في التجمعات العامة المائعة ، واتضح أن الحل المبدئي العام ، هو إيجاد العناصر القادرة على القيام بالمهمة التنظيمية التي تنتظرنا .

1) المدن التي توجد فيها هيئات مسؤولة بدون جماعات منظمة في القاعدة :

هنا بالطبع، يجب الانطلاق في العمل التنظيمي باتفاق مع المكتب المسؤول الذي عليه أن يجند جميع المناضلين الذين لهم القدرة والنضالية اللازمتين لفهم الخطة التنظيمية وتطبيقها .ان تجنيد هؤلاء يهدف الى تحويل تنظيمات الاتحاد ، وتأسيس جماعات القاعدة الأولى التي تشكل نواة التنظيم الأساسي .

وبالطبع، فان المكتب المسؤول هو الذي يسهر على تجنيد هؤلاء المناضلين ،بعد تعيينهم باتفاق مع الكتابة العامة ، . (سنرى فيما بعد مسطرة ومقاييس هذا التعيين) .

والمكتب هو الذي سيتحمل كذلك مسؤولية تسيير نشاط الاتحاد العادي بكيفية تسهل كما قلنا تأسيس وتنظيم جماعات في القاعدة . وعندما يتسع نظام الجماعات، ويصبح هو قوة الحزب في الفرع ،سيقوم مقياس المسؤولية على الانتخاب الديموقراطي عن طريق الجماعات المنظمة في القاعدة ، هكذا نبتعد نهائيا عن تعيين المسؤولين في التجمعات المائعة الغير المثمرة .

ان هذه الطريقة خصصت للمدن التي توجد فيها هيئة رسمية مسؤولة ، ذلك أنه لافائدة في الأزمات والمجادلات العقيمة حول الشكليات ...

2) المدن التي توجد فيها جماعات في القاعدة ،ولم يوجد فيها مشكل الهيئة المسؤولة الرسمية :

في هذه المدن ، توجد عدة جماعات منظمة في القاعدة استمرت في نشاطها خلال السنتين الأخيرتين ،والمسيرون لهذه الجماعات كانوا ينسقون أعمالهم حيث شكلوا عمليا الهيئة المسؤولة على مستوى الحي ، أوالمدينة ،وبقيت هذه الهيئة مسؤولة عن المقاطعة والفرع والاقليم بدون أن توضع الشكليات حول طريقة الانتخابات التقليدية في التجمع العام .

في هذه الحالة ،يكون المشكل بسيطا ،حيث ينحصر في تعيين العناصر الأكثر وعيا ونشاطا

في جماعات الحزب لتتحمل مسؤولية تحريك نشاط المقاطعات والفروع، وتنظيم هذا النشاط بكيفية تجعل منه مزرعة لتنمية نظام الجماعات ..

هذا يقتضي أن يتغير أسلوب الاجتماعات العامة نفسه حتى يكون نادي المقاطعة مركزا لأنواع مختلفة من النشاطات الخاصة بكل فئة اجتماعية : عمال، طلاب، معلمون، حرفيون ...الخ. هذه الاجتماعات التي يحضرها أعضاء ينتمون الى نفس المهنة، لها ميزتان أساسيتان :

الأولى أنها تشكل مناسبات تبرز فيها العناصر التي تدمج في الجماعات المكونة حسب مهن أعضائها ومكان شغلهم.

الثانية لأنها طريقة تسمح للمناضلين المنظمين من تلافي الاصطدام منذ البداية مع تلك العناصر التي تريد استرجاع نفوذها على المقاطعة بوسيلة التجمعات المائعة التقليدية في الحي ...

3) مناطق الفراغ التنظيمي :

هذه المناطق التي لا توجد فيها لا هيئات مسؤولة ولا جماعات في القاعدة، هي البوادي بصفة عامة، وبعض المدن التي كان فيها وجود الاتحاد تنظيميا يختلط مع وجود شخص أو مجموعة من الأفراد تنقصهم اما النضالية، واما القدرة على العمل المنظم.

هنا يجب البداية من صفر فيما يخص العمل التنظيمي، والاطارات التي ستتحمل المسؤولية من الآن. هذه ليست هامة في حد ذاتها، بل يمكن أن يكون العمل في البعض من هذه الأماكن أسهل مما هو في بعض المناطق التي توجد فيها هيئات مسؤولة رسمية لم تتحرر من الأساليب والعقلية التقليدية.

فالقضية اذن في مناطق الفراغ التنظيمي، هي البحث عن العناصر التي سنعتمد عليها منذ البداية. وهنا بالطبع تختلف ظروف المدن والبوادي :

المدن :

هناك عناصر من العمال والمثقفين والشبان اشتغلوا خلال فترة القمع وقبلها بصفة انفرادية في مختلف الميادين بدون أن يكون عملهم خاضعا لتنسيق ما في اطار الاتحاد الوطني. يجب التذكير بأن نشاط المقاطعة والتجمعات الاخبارية المائعة كان عاملا لابعاد العناصر المقتدرة عن النشاط العادي للاتحاد. وبرهنت تجربة الطلبة خلال السنتين الأخيرتين، أن الشباب مستعد للنضال اذا تغير أسلوب النشاط في الاتحاد، وأصبح المناضلون يجندون في أعمال يقتنعون بفائدتها وجدواها.

اذن يجب في هذه الفروع التي تعبر فراغا تنظيميا، أن نبحث عن العناصر المقتدرة وأن تشكل بها نواة أولى تكون في آن واحد الجماعة المضبوطة الأولى في الحزب، والهيئة المسؤولة عن استئناف وتسيير نشاطه العادي.

وهذا النشاط ستوجهه كوسيلة لخلق وتوسيع نظام الجماعات يتفرع هذه الجماعات الأولى في حسب مهن أعضائها وأماكن شغلهم.

هنا بالطبع لا يمكن أن نقف عند الاعتبارات الشكلية والسيكولوجية التي تشرح [illegible] المسؤولة عن الفراغ التنظيمي .

البـــوادي :

يرجع الفراغ التنظيمي في البادية الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والادارية قبل كل شيء . وهذه الظروف مع انعدام اطارات مقتدرة مستقرة تغير مشكل العمل التنظيمي في جوهره ، حيث من الصعب أن تطبق الآن في البادية المقاييس التي تنبني عليها خطتنا التنظيمية . لهذا ، فان المشكل يرجع في الواقع الى احياء الاتحاد الوطني كما كان ، الا أنه من اللازم أن نتلاقى (حسب الامكان) كلما من شأنه أن يركز داخل الاتحاد العناصر ذات العقلية الاقطاعية ، وذلك ليتأتى لنا فيما بعد أن ندمج العناصر الحية من معلمين وموظفي مكتب الري والتجديد القروي وغيرهم .

أما في مرحلة الانطلاق ، فان المقياس الوحيد لتحمل مسؤولية الاتحاد في فروع ومقاطعات البادية هو عدم الانتماء الى الفئات الاجتماعية التي من المحقق أنها ستحارب الاصلاح الزراعي .

هذه الحلول المبدئية لا تخرج عن خطتنا التي تهدف بناء الحزب على أسس جدية . لكنها تأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود الاتحاد تنظيميا في جميع مناطق البلاد ، وتنطلق من واقع الحركة كما هو الآن لتغييره تدريجيا .

ومن الناحية العملية تتلخص هذه الحلول فيما يلي :

للحركة تناقضات وعيوب لا يمكن التخلص منها فورا . لذلك ، فان الحل الوحيد هو تجميدها وحصرها في الجانب التكميلي والجماهيري للحركة حتى يتأتى تكوين وتنمية التنظيم الأساسي الذي سيصبح هو كيان الحركة . هذه الحلول ، كيفت حسب حدة المشكل الأساسي الذي نصطدم به ، أي قلة الاطارات ، والامكانيات ، بل انعدامهما في كثير من المناطق .

هناك مشاكل أخرى تختلف حسب كل اقليم وفرع ومقاطعة ، وتجعل من الضروري دراسة مفصلة لهذه الحلول المبدئية العامة لتكييفها مع الوضعية المحلية . هذا دور الاجتماعات التوضيحية التي تعقد على الصعيد الاقليمي والمحلي ، والتي ستكلف بالسهر على تأسيس أو تنمية نواة التنظيم الأساسي في القاعدة ..

كيف ستعين هذه العناصر ، وكيف ستوضح لها مهمتها ؟

هذه هي النقطة الثالثة من الجزء الثالث الخاص بخطة الانطلاق في العمل التنظيمي .

الاجـراءات التنظيمية / بـرنامج العمـــل

قلنـا ان المشكل في البداية هومن الناحية العملية ، إيجاد العناصر التي تتحمل مسؤوليـــة نشاط الحزب حسب المقاييس والحلول التي حددت من قبـل .

رفضنا مبدئيا مقياس الانتخاب في التجمعات المائعة ، بقي التعييـــن .

فكيف سيجرى التعيين من الناحية العملية حيث يجب قبل كل شيء أن نعرف العناصر التـــي سنعتمد عليها في المستوى الاقليمي والمحلي ، ثم بعد التعيين يجب أن تفهم الاطارات المهمة المنتظرة منها حتى لا تسقط في الأساليب الروتينية من البداية .. علينا اذن أن نحدد :

1) الخطة العملية للبحث عن العناصر المقتدرة وتعيينهـــا .
2) توضيـح المهمـة المنتظرة منهـــا .
3) برنامج وتوقيت للعمل (لم نتناوله في هذه المذكرة ، لأنه تابع لامكانيات مختلف الاقاليـم) .

1) الخطـــة العملية للبحث عن العناصر المقتدرة :

هناك طريقة الاحصاء بمكاتبة الاقاليم ، من الواضح أنها طريقة لا فائدة فيها ، حيث الـــوضع في أغلبية الاقاليـم .

لهذا ، فان الطريقة الأكثـــر فعالية وسرعة في آن واحد ، يجب أن تنطلق من عملية التنقيـــب عن العناصر المقتدرة التي ستساعد على تحضير العمل الاحصائي على الصعيد الوطني ، وتساهـم في المرحلة الثانية في العمل التنظيمي نفســه .

ـ المرحلة الأولى (الاحصاء في التنظيمـات العمالية والطلابية على الصعيد الـــوطنـــي) .

ان التركيب الذي نريده للحركة (تنظيم على أساس مهن الأعضاء موزع حسب المناطق الجغرافية المطابقة للتقسيم الاداري .) يفرض أن تباشر عملية الاحصاء مع الاطارات التي لها اطـــلاع :

+ على العناصر الحية في أقاليم الاتحـــاد .
+ على النقابيين الواعين سياسيا في مختلف الجامعـــات .
+ على المناضلين المقتدرين من طـــلاب وشباب .

والهدف من ذلك ، هو أن تكون النواة التنظيمية الأولى في كل اقليم مركبة مـــن مناضلين مقتدرين يبدأون عملهم في الأفق التنظيمي كمـــا حدد من قبل .

فكيف ستعين هذه الاطـــارات ؟

ان أحسن طريقة هي أن تعين عن طريق المناقشة مع العناصر التي لها معرفة دقيقة للمناضلين المقتدرين الذين يعملون سواء في تنظيمات الاتحاد ،أو في المنظمات النقابية والعمالية والشباب

لهذا ، فان الحلول المبدئية التي وصلنا اليها في القسم الثاني ستطبق في البداية كمايلي :

1) سلسلة من الاجتماعات مع الاطارات النقابية المنتمية الى مختلف الجماعات :

توضيح المهام والمقاييس،ووضع لوائح النقابيين الاتحاديين في مختلف المدن .

2) اجتماع مع المسؤولين عن التنظيمات الطلابية والشباب لوضع لوائح المناضلين والطلاب، أو الشباب في كل فرع .

3) سلسلة الاجتماعات في الاقاليم يحضرها :

+ المناضلون المقتدرون الذين أخذ واتجارب من خلال نشاطهم داخل تنظيمات الاتحاد .

+ المناضلون الذين برهنوا عن قدرتهم على العمل المنظم ،والذين يقوا على هامش أنظمة الاتحاد ونشاطاتها التقليدية (هذا خاص في المناطق التي فيها فراغ) .

+ النقابيون والطلاب والشباب المقيمون بالاقليم والذين تكون لائحتهم قد وضعت خلال الاجتماعات مع المسؤولين على الصعيد الوطني في النقابات العمالية والطلابية ومنظمات الشباب .

ـ المرحلة الثانية : (عملية الاحصاء والانطلاق في التنظيم على صعيد الاقاليم)

بعد انهاء سلسلة الاجتماعات مع المسؤولين الاتحاديين عن التنظيمات العمالية والطلابية، تكون لدينا مجموعة من الأسماء تساعدنا على معرفة الاطارات الطلابية والنقابية وتوزيعها على الاقليم . هذا يسمح بتنسيق نشاطها داخل الاتحاد على الصعيد الوطني ، وتوجيه الجماعات الخاصة بكل قطاع اقتصادي أو اجتماعي ، بشكل موحد فيما يرجع للمطالب الاجتماعية الخاصة به .

ونبدأ اذ ذاك بسلسلة الاتصالات والاجتماعات في الاقاليم ،الا أن كيفية هذا الاتصال تختلف حسب ظروف كل اقليم . ،

هنا ،نجد ضرورة العمل بالحلول المبدئية التي وصلنا اليها والتي تختلف حسب :

+ المدن التي توجد فيها لجان للقاعدة .
+ المدن التي توجد فيها هيئات مسؤولة رسمية بدون لجان للقاعدة .
+ مناطق الفراغ مع التمييز بين المدن والبوادي .

هكذا تكون مهمة الأخ المسؤول التابع للكتابة العامة الذي ينتقل الى الاقليم ،هي أن :

1) يسهر على تطبيق هذه الحلول .
2) يكون النواة التنظيمية الأولى ويوضح لها مهمتها ،ويتفق معها على المقاييس التي تتبعها في مباشرة عملية الاحصاء على الصعيد المحلي .

3) يراقب تشكيل اللجان الأولى .
4) يوزع المهام فيما يخص أحياء فروع ومقاطعات الاتحاد في البادية .

2) كيفية توضيح المهام وضرورة التكوين السريع :

ان الاجتماعات مع ممثلي التنظيمات العمالية والطلابية على الصعيد الوطني ، ومع الاطارات المقتدرة على صعيد الأقاليم ، تهدف كما قلنا الى وضع مخطط للعمل ، والبحث عن العناصر التي سنعتمد عليها في بناء الحزب في الأفق التنظيمي الذي حددناه في البداية .

ان النتائج الممكن الحصول عليها في هذه الاجتماعات وبعدها ، مرهونة بتوضيح دقيق للأفق التنظيمي ، وأسلوب العمل ، وترتيب المهام التي أمامنا .. انا نعلم أن التكوين الايديولوجي والسياسي لأغلبية العناصر التي نعتمد عليها ناقص جدا - بل نحن مرغمون على الاعتماد على اخوان ليس لهم أي اطلاع على مشاكل الحركة الداخلية لكونهم لم يساهموا من قبل في نشاطها الروتيني بصفة مباشرة . (هذا هو شأن أغلبية النقابيين وبعض الطلبة والمثقفين الذين سبق لهم أن ناضلوا ، خاصة في الميدان الطلابي) .

هذا واقع لا نعتبره سلبيا في حد ذاته ، بل بالعكس ، حيث سيسهل الانطلاق على أسس جديدة أساليب التنظيم والنشاط . أمام هذا الواقع ، فان الحل الحقيقي ، هو تكوين مدرسة الاطارات المتوسطة من الآن . لكن هذا الحل مستحيل في الوقت الراهن ، نظرا للوقت الذي يتطلبه وضع البرنامج الايديولوجي والسياسي لمدرسة لا نريد أن تكتسي صبغة مدارس الشبيبة والرياضة ، كما كان الشأن من قبل .. ، في انتظار اقامة مدرسة الاطارات ، علينا أن نقوم بتوضيح المهام بأكثر دقة ممكنة ، وبشكل يتلاءم مع مستوى العناصر التي نعتمد عليها .

وهذا العمل ينقسم نفسه الى المرحلتين اللتين يمر بهما عمل التنقيب والتعيين ، حيث يكون مادة وموضوع الاجتماعات التي تجري في المرحلة الأولى على الصعيد الوطني (النقابيون العماليون والطلابيون ، والشباب ..) ، ثم على صعيد الأقاليم .

ها هما اذن المرحلتان :

المرحلة الأولى : (توضيح مهام الاطارات العمالية والطلابية)

هذه الاجتماعات الأولى تهدف الى توضيح الأسس التي نريد بناء الحزب عليها . هذا يسمح بفهم وضبط المقاييس الشيء الذي يمكن من النتيجتين الآتيتين :

+ وضع احصاء أولي في الاجتماع نفسه .
+ مناقشة الاقتراحات والاتفاق على مخطط العمل .

من أجل الحصول على هاتين النتيجتين بأكثر فعالية ممكنة ، رغم النقص في التكوين السياسي للاطارات ، يجب أن توضح ما يرد في هذه المذكرة عن طريق ثلاثة عروض ومناقشتها :

1) سير الاتحاد الوطني وتناقضاته وعيوبه قبل يوليوز 1963 ، ورواسب ذلك القائمة الى يومنا هذا ، أي توضيح الجزء الأول .

2) الافق التنظيمي الذي نريد بناء الحزب على أساسه، كما حددنا ذلك في الجزء الثاني.

3) الحلول المبدئية وأسلوب العمل والاجراءات التطبيقية. أي توضيح أكثر مما ورد في الجزء الأخير.

هذا يعني من الناحية العملية، اننا في اجتماعاتنا التي تهدف توضيح المهام التنظيمية، سندرس هذه المذكرة، ولكن لا نتناول جزءا الا بعد فهم دقيق للجزء الذي قبله.

ذلك أننا نعتبر هاته المذكرة كمرجع مؤقت سيحتفظ به الاخوان.

المرحلة الثانية : (التكوين السريع للاطارات المحلية)

ان هذا العمل التوضيحي سيزداد صعوبة مع اتساع عدد الاطارات على الصعيدين الاقليمي والمحلي نظرا للمستوى الثقافي والسياسي لهذه الاطارات.

هكذا، لم يقتصر الأمر على توضيح مبادئ تنظيمية وسياسية معروفة، بل هناك ضرورة تكوين الاطارات المحلية لكي تقوم بدورها بعد فهم مهمتها من البداية.

وبما أن تأسيس مدارس للاطارات من الآن أمر صعب كما قلنا، فلم يبق أمامنا الا حل واحد، وهو تنظيم تدريب سريع يدوم أسبوعا.

سنستغل اذن الفترة التي تبحث الأقاليم خلالها عن اطاراتها المحلية لنحضر برنامج هذا التدريب الخاص بالاطارات المحلية بكفية تتيح لهذه الاطارات أن تستوعب على الأقل :

1) تحليل مختلف القوة الاجتماعية والتداخل والتناقض بين مصالحها وعقليتها.
2) التناقضات والمشاكل الداخلية للحركة كما كانت قبل يوليوز 1963 وكما هي الآن.
3) الارتباط بين أهداف الحركة والافق التنظيمي.
4) الارتباط بين المعارك السياسية المرحلية والحلول التي انتهينا اليها فيما يرجع لعملنا التنظيمي الآن.
5) تغيير تنظيمات الاتحاد في مختلف المستويات ومفهوم الديموقراطية المركزية.
6) أسلوب العمل وكيفية التنفيذ.

هذه المعلومات يجب أن تسجل بصفة موجزة، وبأقصى الوضوح والبساطة، في وثيقة تنظيمية تشكل المرجع الذي ستستعمله الاطارات المحلية بعد مرورها بالتدريب السريع، وفي انتظار استدعائها الى مدرسة الاطارات ...

ملاحظة :

ان عدد الاطارات المحلية التي ستمر بالتدريب السريع تابع لنتائج الاحصاء والاتصال في المرحلة الاولى. لهذا، يمكن أن ينظم هذا التدريب في ثلاثة أو أربعة مراكز، يشكل كل واحد منها مجموعة من الأقاليم.

أما بداية العمل التنظيمي نفسه، فانها تدرس على الصعيد الاقليمي، نظرا لاختلاف ظروف وامكانية كل اقليم.